17.000
DISAPPEARED IN LEBANON

WHO ARE THE DISAPPEARED?

ازدحام على طريق المرفأ واصابة امرأة برصاصة على طريق المطار

ذوو المخطوفين واصلوا تحركهم وقطعوا خمسة معابر
ولجنة الاهالي أكدت استمرار الاعتصام مهددة بالتصعيد

احراق دواليب قرب كنيسة مار مخايل.

حركة ممدومة على طريق غاليري سمعان – مار مخايل.

عوائق على الطيونة.

اوتوبيسان يقفلان طريق البربير – المتحف.

الجيش قطع الطريق الى المتحف.

الطريق خالية.

اقفال السوديكو.

السير تحت جسر فؤاد شهاب.

عوائق ودواليب على الجسر

صعد أمس اهالي المخطوفين والمفقودين في بيروت الغربية تحركهم الذي بدأوه في اعقاب انتحار نايفة نجار حمادة والدة المخطوف الفتى علي حمادة مساء الاربعاء. وقطعوا خمسة معابر بين شطري العاصمة، فيما بقي معبر المرفأ مفتوحا. وحاولوا قطع طريق المطار قرب "الكوكودي"، لكن قوة من جهاز الامن فيه تمكنت من اقناعهم بمغادرة المنطقة.

وأكدت "لجنة اهالي المخطوفين" انها ستواصل تحركها، ولن تتراجع عن "الشوارع لانها الوحيدة التي لم توصد الابواب في وجوهنا".

التاسعة صباح أمس بدأ ذوو المخطوفين والمفقودين اعتصاما أمام مستشفى البربير، علما انهم كانوا قطعوا هذا المعبر منذ ظهر الخميس. وما لبثت مجموعات منهم ان تحركت وقطعت معابر السوديكو والطيونة وكنيسة مار مخايل وجسر فؤاد شهاب ومنعت السيارات والمارة من العبور في الاتجاهين. وأشعلت اطارات المطاط والاخشاب، وألقت عوائق وحواجز في الشوارع.

وقرابة الثانية عشرة والنصف توجهت مجموعة الى طريق المطار وحاولت قطعها عند محلة "الكوكودي"، الا انها تراجعت بعد مفاوضات اجراها معها ضباط من جهاز أمن المطار وقوى الامن الداخلي. وخلال وجود المجموعة حصل اطلاق نار لم يعرف مصدره، فأصيبت امرأة تدعى أم علي خليل برصاصة في رجلها ونقلت الى مستشفى الجامعة الاميركية.

ووقفت نسوة على المعابر وهن يحملن قضبانا ومنعن العبور. وظل دخان الاطارات المشتعلة يرتفع في الفضاء لتأكيد استمرار اقفال المعبر.

وقالت احداهن عند معبر السوديكو وتدعى ام قاسم: "سنستمر في اغلاق الطريق حتى يتم الافراج عن اولادنا المخطوفين. كل الوعود التي يعلنها المسؤولون هي كذب بكذب. لقد وعدونا باطلاقهم اخر السنة، ولكن يظهر ان هذا الوعد هو أيضا وعد كاذب".

وقالت أخرى عند معبر البربير المقطوع بسيارتي اوتوبيس للنقل المشترك وهي تلوح بقضيب: "ان ابني مخطوف. وقد سئمت الحديث الى الصحافيين والمسؤولين، لانني لم أحصل على نتيجة". وقالت ثالثة: "الحديث الى الصحافيين أو غيرهم لم ينفعنا".

وأفاد مصدر أمني ان معبري مار مخايل وجسر فؤاد شهاب أعيد فتحهما بعد الظهر أكثر من مرة ثم المرفأ ازدحام سير خانق. وسجلت تقارير أمنية أعمال خطف قرب برج المر.

"لجنة المخطوفين"

وأصدرت "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين والمعتقلين" مساء بيانا قالت فيه: "لن نتراجع من الشوارع لانها الوحيدة التي لم توصد الابواب في وجوهنا، على رغم انهم اخترعوا لها ابوابا وأقفالا. ولكن هذه المرة نحن سنوصدها. سيبقى الدخان الاسود متصاعدا على رغم الزكام الذي يصيبكم، والاوساخ التي تطول بذلاتكم وقمصانكم المنشاة، لانكم احرقتم وتحرقون البلاد، لانكم احرقتم قلوب مئات الامهات، فلا بأس بأن نحرق دولابا. ان تصريحاتكم لن تعوض غياب فلذات أكبادنا، لن نصدق وعودكم ولا دموعكم، لن ترهبنا التهديدات من أي مصدر اتت، فالديمول الذي دمستموه لنايفة نجار سيكون "فيتامين" مقويا لنا لملاحقة اجرامكم، والرصاصات التي اخترقت ساق أم علي خليل ستجعلنا أكثر الحاحا على ملاحقتكم ومحاستكم، فاعلين كنتم أم صامتين عن ارتكاب الاثم، وعلى مطالبتكم جميعا بعودة ازواجنا وابنائنا وابائنا واخواننا.

لقد طال انتظارنا والانتظار قاتل، وان كنتم ستقاتلوننا بهذا السلاح وتعتمدون على عامل الزمن للنسيان ليكون الشفاء، ساعتها سيتحول الدولاب قنبلة متفجرة تعرف من تقتل بشظاياها. وسيتحول الدخان الى نار تعرف من تطول بلهيبها".

وأكدت "ان الاعتصام لا يزال مستمرا. ودعت جميع اهالي المخطوفين الى متابعة تحركهم، و"أصحاب الضمائر الى مؤازرتهم".

المفتي

وأجرى مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد اتصالات بعدد من المسؤولين وتشاور معهم في قضية المخطوفين والمفقودين. ودعا "المسؤولين، كل في مكان مسؤوليته الى استجابة طلبات أهالي المفقودين والمختجزين والمخطوفين المحقة والتي هي في محلها، لان التأخر في ذلك لا يزيدها الا بلبلة. وكلما تأخر الزمن زادت القضية سوءا وكان لها التأثير الاقوى على نفوس الناس ولا يجوز اهمال مطالبهم".

شمس الدين

وقال نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين: "هذه القضية الوطنية والانسانية المزمنة، والتي تعتبر أساسا في حل القضية اللبنانية واعادة التعاون والوحدة بين اللبنانيين، مطلوب من جميع القادرين على حلها، كشف مصير هؤلاء المخطوفين والافراج عنهم واعادتهم الى ذويهم سالمين وانهاء مأساة ابائهم وامهاتهم واخوانهم واخواتهم وزوجاتهم وأولادهم.

هذه القضية التي بدأت تأخذ منحى مأسويا، ليس في مصلحة أحد. وان صرخة ذويهم يجب ان توقظ الضمائر وتحرك العقول والقلوب لايجاد حل لهذه القضية العادلة".

"كلكم متهمون في الجريمة".
(ممبار تركيزيان، ابرهيم الطويل، اميل عيد، اليونور فالوف، توفيق العبدالله)

وباتخاذ قرار يقضي بـ"اقتحام كل الامكنة المشبوهة التي يحتجز فيها المخطوفون واطلاقهم وأصدار قرار يقضي باعدام كل من يخطف انسانا على أساس مذهبه أو معتقده".

● عقد امس اجتماع بين ممثلين لاهالي المخطوفين في المنطقتين في محلة المتحف. واتفق على عقد اجتماع آخر التاسعة صباح اليوم في الاوليفتي، للاتفاق على تحرك موحد.

قبلان

وقال المفتي الجعفري الممتاز الشيخ عبد الامير قبلان: "ان هم المخطوفين نتذكره مجددا بمرارة بعد رحيل ام علي حمادة، هذه المرأة المناضلة المجاهدة الصابرة، الام الرؤوم والوالدة الحنون، ككل امهاتنا الطيبات الطاهرات التي قضت حسرة على ولدها وماتت بسموم حقد من خطف هذا الولد. اننا نعيش هواجس الامهات وكآبتهم، وحزنهم وكلنا وصل الى الطريق المسدود. اني اطالب رجال الدين، القمم الروحية، ان يتبنوا حل هذه المشكلة باجتماع موحد من أجل هذه القضية المستعصية، ويتحركوا جميعا لفزو سجون من يظن ان في سجونهم مخطوفا أو مفقودا.

لماذا لا نكون مع عيسى ومحمد في خلاص المعذبين والمنكوبين والمحتقرين والمظلومين؟ هل يجوز لنا البقاء في العلاج الكلامي والناس تحترق اعصابا واجساما ونفسيات؟ علينا ان نتحرك ولو للمرة الاولى لنفتح سجون من عنده سجين. طلبنا في السابق مسيرة الى الجنوب يقودها رجال الدين ونكون في خدمتهم، وكان الجواب ان اسرائيل على الخط، فلعل لهم عذرا، اما سجون اللبنانيين، والجميع الخاطفون والمخطوفون من ابنائنا، فعلينا ان نتوجه هجمة واحدة عليها وهي التي تمج بابناء المستضعفين، والمظلومين والمنكسرين".

مخيبر

وعلق النائب البر مخيبر على تحرك اهالي المخطوفين، قال: "في البابان تقليد يقضي بان يحرق الانسان نفسه احتجاجا فيحرك الرأي العام وتجتمع الحكومة بناء على طلب الامبراطور لتقصي أسباب الاقدام على الانتحار. وعادة تستقيل الحكومة لتقصيرها عن معالجة الشكوى. أما عندنا في لبنان، فتنتحر نايفة نجار احتجاجا وقهرا على خطف ولدها البالغ من العمر ١٣ سنة بعدما اوصدت في وجهها كل الابواب التي طرقتها من دون طائل، فلجأت الى الانتحار تخلصا من الامها وعذابها. ولم تجتمع الحكومة كما في البابان ولا دعاها الامبراطور الى الاجتماع، واذا بزميلات نايفة نجار وامهات المخطوفين واخواتهم يسرن ويقطعن الطرق استنكارا ومطالبات بالافراج عن المخطوفين".

● اعتبر أمين سر "لجنة الدفاع عن الحريات الديموقراطية" المحامي سنان براج ان انتحار نايفة حمادة (أم علي) "يختصر الام اهالي الـ(٢١١) مخطوفا لدى حزب الشرعية و٥٢٠ معتقلا لدى السلطة الشرعية". وشكر من رثى أم علي ودعاه الى "تحويل كلماته وقلمه للدفاع عن هذه القضية ـ المأساة قبل ان تتحول كلماته وقلمه قصيدة رثاء في الاف المخطوفين والمفقودين والمعتقلين، بل قضية رثاء في وطن مخطوف ـ ميت".

● طالب رئيس "حركة الشباب الناصري" المحامي اسامة العرب الحكومة بحل قضية المخطوفين، ووضع حد لهذه المأساة الانسانية،

AL NAHAR - 29/12/1984

Thousand people are missing and forcibly disappeared in Lebanon.

They are Lebanese and residents of Lebanon **from all communities and all parts of the country. Most of them are civilians.** Many were kidnapped from their homes, from the streets, or at checkpoints controlled by militias or foreign troops.

Families of disappeared continued their mobilization and blocked five crossings. The committee of families wants to continue the protest and talks about intensifying it.

Apart from kidnappings, many people are thought to have disappeared as a result of mass killings and the successive rounds of violence.

Act for the DISAPPEARED | لنعمل من أجل المفقودين

17.000
DISAPPEARED IN LEBANON

WHO ARE THE DISAPPEARED?

Richard Salem, 22 years old, and **Marie-Christine Salem**, 19 years old, were going from the office of their family enterprise to their home for lunch. They were kidnapped along the way.

الشهيدة الأولى لأهالي المخطوفين

منذ ٢٦ آذار وهي تصرخ : اعيدوا لي طفلي علي ،

وانتظرت نايفة نجار حمادة ، انتظرته في الاعياد فلم يعيّد ، وانتظرته في الميلاد فلم يولد ، وانتظرته امام المدرسة وفي المكتب ، وفي البيت ، وسرحت في كل الاتجاهات تبحث عنه فلم تجده ولم تعثر له على اثر

قصدت كل الناس والتنظيماتوالاحزاب والحركات و « القوات» ، وتوجهت بعشرات النداءات والبرقيات والبيانات ، حرقت الاطارات في الشوارع ، وحاولت ان تخطف لتستعيد ابنها فلم يعد .

زارت القصر الجمهوري والبرزة ، واستصرخت ضمائر الامهات والاباء والرؤساء والقيادات والوزراء وكل اصحاب الامر والنهي ، ولكن علياً لم يصل ... ونايفة بين ايدينا تذوب لحظة بعد لحظة ، تنتهي تدريجيا ، تضمر الموت ولا تفصح عنه ، وتعقد الامل على عودة وحيدها وعمرها ومستقبلها ويتيمها الذي ربته رضيعا في غياب والده ، ونشأ على يديها وفي احضانها الى ان صار فتى يتوثب الشباب الى قسمات وجهه ...

ولكن علياً لم يرجع ،ونايفة لا تطيق الحياة من دون علي ، ولا ترى مبررا لها ، فأثرت ان تنتهي وفي يقينها ان علياً ما زال حياً ، تارة تتصوره يكبر في احدى زنزانات الخاطفين ، وتارة تراه بين ايديهم يسحبون دمه او يجرونه للسخرة ويحملونه ما لا طاقة له على حمله ، فارادت ان تهرب من خيالها ، من الالم اليومي الذي يضنيها ويعذبها ويقهر عيشها .. فماتت نايفة النجار ، اول شهيدة لاهالي المخطوفين ، واول شاهدة على الظلم الذي يقترفه الخاطفون بحق الابرياء والبسطاء والمعذبين في وطنهم .

نايفة ، ام علي ،رفيقتنا في « السفير» وضعت حداً لحياتها ليل امس ... لا ندري لماذا اختارت هذا التوقيت ، ولا ندري اذا كان قد نغصها العيش في زمن يستطيع فيه الكبار ان ينقذوا ابناءهم وبناتهم من براثن المجهول ، ولا ندري اذا كانت قد ينست من الليل والنهار ، من الدموع والتوتر ، من الامل والمستقبل .. ولكنها بالتأكيد اختارت التوقيتلاسباب هي تعرفها ، فقد يكون اليوم هو ذكرى ميلاد علي ، فهل تطفىء له ١٣ شمعة ام ١٤ شمعة ؟... ضاعت نايفة ، فاطفأت نفسها .

« السفير»

* * *

نايفة نجار حمادة (٣٧ سنة) والدة المخطوف علي عدنان حمادة (١٣ سنة) ، وضعت حدا لحياتها في التاسعة مساء امس ، على اثر تناولها كمية من مادة الديمول السامة في منزلها الكائن في محلة المريجة .

وقد نقلت الى مستشفى الساحل دون ان تنجح الاسعافات التي اجريت لها في انقاذها .

وتركت رسالة الى ولدها المخطوف ورسائل مماثلة الى والدتها ووالدها واشقائها . (تنشر في « السفير» غداً) .

التشييع

يشيع جثمان الفقيدة في الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم الى مثواه الاخير في جبانة روضة الشهيدين وتقبل التعازي بعد الدفن في منزل والدها الكائن في المريجة قرب ثانوية الاصدقاء .

AL SAFIR - 27/12/1984

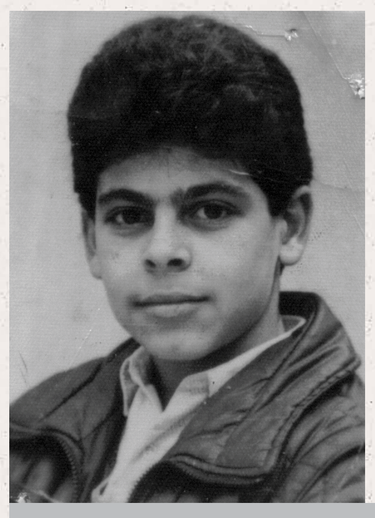

Ali Hamadeh was 12 years old. He was kidnapped as he was returning from his grand-parents' village.

His mother, Nayfeh, spent months looking for him. On the night of her son's 13th anniversary, she committed suicide.

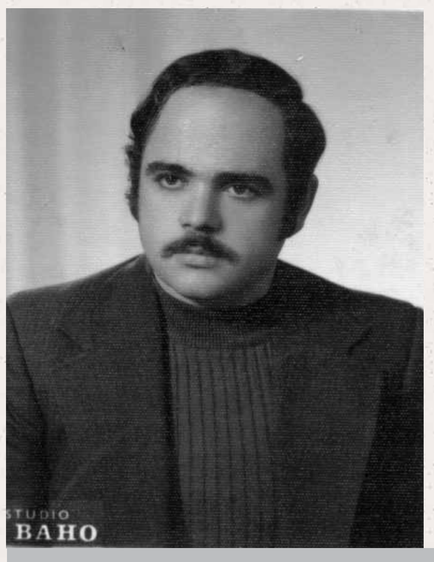

Adnan Halwani, 36 years old, was a history and geography teacher. He was taken from his home and never returned. He is the father of two sons and has now 2 grand-children.

Isabelle Youssef Khalaf, was 55 years old. She is the mother of 5 children.

Samia Mouhamad al Mahmoud was 24 years old. She was travelling with 3 other friends for university studies when she was kidnapped.

Act for the DISAPPEARED | لنعمل من أجل المفقودين

17.000
DISAPPEARED IN LEBANON

MOBILIZATION OF THEIR FAMILIES & FRIENDS

On November 17, 1982, families who did not have information on the whereabouts of their relatives gathered for the first time at Corniche el Mazraa, Beirut.

Act for the DISAPPEARED | لنعمل من أجل المفقودين

The Committee of Families demands in a press conference the release of the kidnapped, the missing and the detained.

Since this date the families never stopped to organize sit-ins and demonstrations in order to make their voices heard and to ask for help in finding their “disappeared”.

لجنة الاهالي تطالب في مؤتمر صحافي باطلاق سراح المعتقلين والمفقودين والمخطوفين

القضية بداية كارثة تضاف إلى كوارث لم يعد لبنان قادراً على احتمالها

"رهاننا على الشرعية لن يسقط .. ونطالب بسيف القانون فوق الجميع"

اعلنت لجنة المتابعة النسائية لاهالي المعتقلين والمخطوفين والمفقودين، ان مجموع المعتقلين لدى الجيش اللبناني والمخطوفين المحتجزين لدى « القوات اللبنانية » بلغ ١٠٩٩ شخصا وفقا للوائح التي تم تسجيلها في دار الفتوى الاسلامي، وسلمت لمفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد والمسؤولين الرسميين والقادة الروحيين والسياسيين الذين التقتهم لجنة المتابعة خلال فترة تحركها.

وطالبت اللجنة في مؤتمر صحافي عقدته امس في دار نقابة الصحافة ، باطلاق سراح المخطوفين والمعتقلين فورا ، وبالحالة من وجهت اليهم تهما الى المحاكمة فورا ، واكدت « ان رهانها لم يسقط ،ولن يسقط، على الشرعية . وانها لا تطالب المسؤولين بالكثر من لمعان سيف القانون فوق الجميع، وان يكون للمواطن حق على الدولة في حفظ دينه وامنه » .

واشارت اللجنة في بيان صحافي تلته احدى عضواتها خلال المؤتمر الى « غياب القانون في حالات بعض المعتقلين، منذ لحظة التوقيف ، واستمراره، وحتى اخلاء السبيل » ، مؤكدة « ان هذه القضية ، تشكل ماساة وبداية كارثة تضاف الى جملة الكوارث التي لم يعد لبنان بقادر على احتمالها ، وهو بغنى عنها مع اطلالة العهد الجديد » .

وناشدت اللجنة الهيئات الدولية ودول القوة المتعددة الجنسيات التدخل لاعادة المعتقلين والمخطوفين والمفقودين الى عائلاتهم حفظا لمبادىء حقوق الانسان .

وقائع المؤتمر

حضر المؤتمر ، الى جانب لجنة المتابعة نقيب الصحافة محمد البعلبكي وامين سر النقابة باسم السبع والنائب زاهر الخطيب ، والمحامون احمد سويد ، طارق شهاب ، سنان براج ووليد الترك ممثلين لجنة المحامين التي « تشكلت للدفاع عن الحريات الديموقراطية والدفاع عن المعتقلين السياسيين » .

كما حضره الشيخ عبد الناصر الجبري ممثلا دار الفتوى وعدد من الصحافيين والمراسلين الاجانب .

كلمة البعلبكي

افتتح النقيب البعلبكي المؤتمر بكلمة رحب فيها بعضوات لجنة المتابعة ، وتمنى ان « يستلهم اللبنانيون المبادىء السامية التي دعت اليها الديانتان السماويتان (المسيحية والاسلام) والتي تزامنت اعيادها سوية » .

واعتبر النقيب البعلبكي « ان الخطف والاعتقال غير المبرر ، اعتداء على حقوق الانسان البديهية في لبنان الذي يتباهى بالمشاركة في وضع شرعة حقوق الانسان » . وطالب بان « يتحول التباهي الى ممارسة فعلية وواقعية » .

بيان اللجنة

وبعد ان وزعت لجنة المتابعة على نقيب الصحافة والمحامين وحضور المؤتمر نسخا عن اللوائح التي تم اعدادها باسماء المعتقلين والمخطوفين والمفقودين من لبنانيين وفلسطينيين وجنسيات اخرى (طالع الاسماء في مكان آخر) تلت ماجدة المصري البيان وجاء فيه :

« لقد طرقت لجنتنا باب المسؤول الاول رئيس الجمهورية امين الجميل وكذلك باب رئيس الحكومة وزير الداخلية شفيق الوزان وابواب العديد من رجال الدين والوزراء والنواب والفعاليات والهيئات المختصة الحريصة على هذه القضية التي تقض مضاجع عائلاتنا والتي بات الوطن باسره يتلوى فوق مكاويها لانها قضية تمس جوهر سيادة القانون وتصيب صميم حقوق الانسان اللبناني .

لقد فوجئنا رغم حجم الدعم والاهتمام والعطف الكبير الذي احيط بقضيتنا ، ان كل هذه المحاولات والجهود التي بذلناها في اتجاه وضع هذه القضية تحت سيف القانون ، لم نتمكن للاسف من الوصول الى خطوة اولى على طريق ايجاد حل طبيعي لهذه القضية التي تتحول الى ماساة تضاف الى مآسي اللبنانيين .

لم يتمكن كل الذين طرقنا ابوابهم وفتحوها لنا والذين شاركونا بعواطفهم او بدموعهم دون مبالغة ، او بادعاء لنا بالتوفيق من ان يفتحوا لنا بصيص نور نحو احتمال اعادة رجالنا واخواننا وابنائنا الى بيوتنا ، سواء من اعتقل من منزله دون اسباب قانونية صريحة وواضحة ورسمية ، او ممن اختطف على طرقات امنوا لها واستامنوا سلوكها لاعتقادهم انطلاقا من نواياهم الطيبة ان الشرعية التي قامت مع العهد الجديد بعد طول انتظار قد اعادت الامور الى طبيعتها على الاقل من خلال نجاحها في انهاء كل الرتاسيم العاصمة حيث اعادت البنا حلم بيروت الكبرى .

ان محصلة تفصيلات هذه الماساة لا تكمن في غياب اكثر من الفي معتقل ومخطوف ومفقود في مدينة بيروت حيث يعلو العدد الى رقم يكاد يكون خياليا في المناطق اللبنانية الاخرى التي لا تخضع للشرعية انما الماساة التي ندل عليها هنا هي ان مصير رجالنا واخواننا وابنائنا لم يزل مجهولا عند الجهات التي اختطفتهم او اعتقلتهم او احتجزتهم ، رغم اعتراف هذه الجهات بمساهمتها في هذه العملية . ولم نزل كما نحن عليه كان شيئا لم يكن .

اننا نرى ان المضي في هذا التجاهل او التجهيل من شانه ان يضيف الى الكارثة التي اصابت وطننا لبنان منذ ثماني سنوات ، ماساة جديدة تعلو في حجمها وابعادها عن كل ماساة شهدها الوطن المعذب ، لان كارثة المحتجزين والمعتقلين والمفقودين تمت مع ولادة عهد رفع شعار مسيرة « الانقاذ الوطني » .

اننا مع ذلك نؤكد بالرغم من وطاة ماساتنا التي باتت ماساة كل اللبنانيين ، ان رهاننا لم يسقط ، ولن يسقط ، على الشرعية لان اكثافنا كمواطنين تحاول النهوض بهذا الوطن الذي ابتلي بكل انواع البلاء ويامل الابلاء بكل ما اصابه . لذلك لم نفقد الامل ان يستجيب رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل لعدالة قضيتنا وهو اب لثلاثة اطفال كاطفالنا يحتاجون اليه كما نحتاج الى ازواجنا وكما يحتاج اطفالنا الى آبائهم

عندما خص الرئيس امين الجميل الاطفال اللبنانيين يوم عيد الاستقلال بعبارة استقبالهم في القصر الجمهوري ، وعندما هم الرئيس الجميل بعد هذا اللقاء بمغادرة القاعة استوقفته طفلة وقالت له « عمو لوين رايح ؟ ولقد شعر اطفالنا بمدى عمق اللقاء بين الاب وابنه وبمساسة الافتراق بين الاب وطفله ، فكيف بالحري بحالة اطفالنا الذين انتزع آباؤهم من منازلهم دونما سبب قانوني معروف ، ولا يعرف ، وليس في استطاعتنا نحن الامهات ان نقول لاطفالنا الى اين « راح » آباؤهم .

اضاف البيان : « نحن امهات وزوجات واخوات المعتقلين والمخطوفين والمفقودين لا نطالب المسؤولين بكثر من لمعان سيف القانون فوق الجميع وحد الحرية وضمانها ، وان يكون للمواطن حق على الدولة في حفظ حريته وامنه . فليفتح رئيس البلاد السجون عن ازواجنا واخواننا وليخل سبيل من لا تهم عليهم ، وليمثل امام العدالة من وجهت اليه تهم تبرر اعتقالهم . علما اننا نجهل هذه المبررات لانها لم تتضمنها مذكرات توقيف كما هي مقتضيات حفظ حقوق المواطن ، لنضمن حقنا في الدفاع المشروع عنهم في نطاق القانون والعدل .

ونطلب من القضاء اللبناني رغم الظروف القاسية ، ان يعيد للقانون هيبته ، ويشاركنا الراي العام اللبناني لان حسم مثل هذه الماساة ـ الكارثة ، لن تكون الا امام قوس العدالة

تابع : « كم هي عظيمة وذات اهمية ، ليس بالنسبة الى رجالنا الغائبين بل الى كل لبناني حريص ان تستعاد حريته وكرامته المفقودتان خلال

اهالي بعلبك ـ الهرمل يحذرون « القوات اللبنانية »

اصدر اهالي المخطوفين من منطقة بعلبك ـ الهرمل والمحتجزين لدى « القوات اللبنانية » ، امس، بيانا حذروا فيه من استمرار احتجاز ابنائهم، وهذا نصه:

« لقد مضى اكثر من ثلاثة اشهر على احتجاز اولادنا في سجون « القوات اللبنانية » ونحن نعيش حالة من القلق الشديد خوفا على مصائرهم اننا وبعد ان يئسنا من المراجعات المتكررة واليومية وبعد ان ثبت لدينا ان اولادنا محتجزون لدى القوات اللبنانية، نود ان نعلن للراي العام ما يلي:

اولا: ان اياً من اولادنا لا ينتمي لحزب او لتنظيم.

ثانيا: اننا نحمل « القوات اللبنانية، المسؤولية الكاملة عما قد يصيب اولادنا خاصة وان لدينا اسماء الذين شاركوا في عملية الخطف والاحتجاز.

ثالثا: اننا ومن منطلق الحرص والتاييد للشرعية نرفض ان يزايد احد علينا في الوطنية ونحن وان كنا لم نلجأ حتى الان الى الاساليب نفسها فقد بات من الصعب الصبر الى حدود ابعد مما صبرنا.

رابعا: اننا نهيب بالجيش اللبناني وبممثل الشعب وكل الفعاليات المساعدة في الكشف عن مصير ابنائنا وذلك لتدارك الردود فعل قد ينتج عنها ما لا نحمد عقباه ».

نفي كتائبي لوجود محتجزين لدى « القوات اللبنانية »

جددت « القوات اللبنانية » نفي وجود محتجزين لديها ممن اعلنت عنهم لجنة المتابعة النسائية لاهالي المعتقلين والمخطوفين والمفقودين.

ووزعت ، امس، « الوكالة اللبنانية للانباء » التي يصدرها حزب الكتائب تصريحا لـ « مصدر مسؤول في القوات اللبنانية ومجلس الامن الكتائبي، يستغرب فيه ما جاء في المؤتمر الصحافي للجنة امهات المفقودين والمعتقلين حول وجود ٢٥٦ محتجزا لدى القوات اللبنانية».

واكد المصدر ، ان ما جاء على لسان الرئيس الاعلى لحزب الكتائب اللبنانية الشيخ بيار الجميل حول هذا الموضوع هو الكلام النهائي الصادر عن اعلى سلطة في حزب الكتائب، وان على المعنيين بموضوع المفقودين اخذه بعين الاعتبار وعدم الصاق تهم باطلة باجهزة القوات اللبنانية التي ليس لها اية علاقة لا من قريب ولا من بعيد بما يشاع بهذا الخصوص.

محنة لبنان ، وكم كل مواطن على استعداد لان يكون القانون هو الفاصل وان تعود العدالة المفقودة الى لبنان بعد غياب طويل . ولكن يؤسفنا القول انه لم يتح لاغلبيتنا ان نعرف الاسباب التي اوقفت بعض رجالنا واخوتنا وابنائنا حتى لم نعرف رغم كل المراجعات ومحاولات المراجعين الكرام اين يقبع الآن هذا العدد من الموقوفين ، ولا نعرف شيئا عن حالهم لنطمئن بعض الاطمئنان لانه لم يتح لنا المجال للمعرفة ولان كل الابواب مغلقة ولان كل السبل القانونية المستندة الى حقوقنا الدستورية والقانونية قد سدت امامنا . ولا نعرف ما هي الاسباب التي ادت الى اعتقال او اخلاء سبيل بعض الذين افرج عنهم . لذلك كله ، كان القانون في بعض الاحيان الكثيرة غير موجود منذ لحظة التوقيف الى استمراره الى تبرير اخلاء السبيل . وهو امر يطرح علينا جميعا وعلى المسؤولين قبلنا تساؤلا خطيرا ما اذا كانت العدالة قد عادت حيث هي الشرعية الى مجراها الطبيعي ، رغم اعتراف مسؤولين بهذا الحجم من المعتقلين » .

ممارسات « القوات اللبنانية »

اضاف البيان : « لقد اشرنا في هذا البيان وفي بيانات سابقة ان ثمة وجها آخر لعملية الاحتجاز والاختطاف تمت ايضا في المنطقة الشرقية حيث كان يعبر مئات الابرياء في مسالكها وطرقاتها واختطفتهم حواجز « القوات اللبنانية » غير الشرعية ، دون حق لها وضمن ظروف اعتبرها اللبنانيون مع بداية العهد الجديد انها باتت في حكم المنسية . انما فاجأتنا هذه الممارسات بالعودة من جديد لتعميق الشرخ وتدفع بالماساة الى حلقة جديدة بين صفوف اللبنانيين في وقت راهن فيه الجميع على ان ازالة حواجز الحاضر يجب ان تزيل رواسب الماضي . فاذا وجه الماضي القبيح يطل علينا من جديد .

ان لجنة المتابعة تؤكد لحضراتكم بما لديها من وقائع ان المئات من رجالنا ونزواجنا هم الآن قيد الاعتقال لدى هذه « القوات اللبنانية » غير الشرعية . لذلك قمنا بزيارة لرئيس « الجبهة اللبنانية » الرئيس كميل شمعون في اطار الاتصالات التي اجريناها ، ويوم الاربعاء في ٨٢/١٢/١٥ تسلم الرئيس شمعون من اللجنة قسما من لوائح الاسماء التي تم تسجيلها وطلبنا ان نزوده بالقسم الباقي . ووعدنا بانه سيبذل جهده الخالص في هذا السبيل . وانه سيلتقي الرئيس الجميل لهذه الغاية . واعتبر قضيتنا هي طلب حق يجب ان تلاقي آذانا صاغية لدى المسؤولين . وقال الرئيس شمعون انه يقدر مشاعرنا ، لانني مررت بالتجربة ذاتها عندما خطف ابن شقيقي عام ١٩٧٧ وحتى الآن لم نهتد الى اي اثر يدلنا على مكان وجوده » .

وفي التحرك نفسه التقينا رئيس الكتائب الشيخ بيار الجميل حيث اكدنا له انه ليس من حق « القوات اللبنانية » احتجاز اي شخص كان حتى ولو كان منتميا الى احزاب اخرى ، وسلمناه لائحة تضم ٢٥٦ اسما موجودين لدى « القوات اللبنانية » . ونفى رئيس الكتائب ان يكون لدى هذه القوات اي شخص محتجز ، وانه ، اذا كان ثمة موقوفون كما تؤكد اللجنة ، يمكن ان يكون شخص او اثنان من المجرمين » .. واصررنا على وجود اشخاص خطفوا من داخل منازلهم او على الحواجز التابعة « للقوات اللبنانية » ، فوعدنا بانه « سيجري تحقيقا بالاسماء التي تسلمها واذا تاكد له وجودهم عند « القوات اللبنانية » ، سيفرج عنهم بنفسه » .

لكن للاسف لم تزل قضيتنا في « الشرقية بيد المسؤولين عن « القوات اللبنانية » ، ولم نزل في انتظار جواب على هذا الوعد الذي تلقيناه . ونؤكد عليه دون اي مبرر للتجهيل يجب ان يكشف الستار عن المئات من المعتقلين لدى « القوات اللبنانية » ، وان يفرج عنهم فورا صيانة للتعايش الوطني وحرصا على مسيرة الانقاذ » .

ليس من باب المبالغة القول ان قضية المعتقلين والمحتجزين والمفقودين تشكل بداية ماساة كارثة كبيرة قد تنضم لا سمح الله الى جملة الكوارث التي عانانها لبنان وهو الآن في غنى عنها مع اطلالة هذا العام والعهد الجديدين .

نطلقها صرخة مدوية ان على كل اللبنانيين في مختلف مراتب مسؤولياتهم التضامن معنا في هذه القضية بفعالية وجدية من اجل ان نفرض بانفسنا ، كمجتمع حضاري وراق ، حقوق الانسان وقيمة القانون ، لان قضيتنا ليست خاصة بنا وحدنا وانما الخوف ، كل الخوف ، ان يبقى باب جهنم مفتوحا على من تبقى من اللبنانيين الذين قد يلاقون مثل هذا المصير بين يوم وآخر دون ان يعرفوا له سببا ودون ان يكون هناك اي مسؤول .

اننا مدعوون ان نبدي حرصا عالي المستوى على مواطنينا وكرامتنا الانسانية وهذا يتطلب من الجميع التضامن معنا لانقاذ حقوق الانسان في لبنان ولانقاذ انسنا الشخصي وتحصينه » .

دور الهيئات الدولية

وجاء في البيان ايضا : « اننا ننادد الهيئات الدولية على اختلافها العمل معنا في غاية انقاذ حقوق الانسان في لبنان ، خاصة وان الدول الحريصة على هذه الحقوق سبقت واعطت رايها في قضيتنا من خلال بيان مشترك صدر عن سفارات الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وايطاليا في بيروت ، حيث سمح لسفراء هذه الدول المشتركة في القوة المتعددة الجنسيات بزيارة بعض الاشخاص بتاريخ ١٩ تشرين الاول الماضي . وسبق لوزير الدفاع الايطالي ليليو لاغوريو يوم ٨٢/١٠/١٤ ان اعلن « ان السلطات اللبنانية اعتقلت ١٤٤١ شخصا في بيروت الامر الذي ترفضه ايطاليا لانه يؤدي الى خرق حقوق الانسان . وابت عن تخوفها من ان تجد الحكومة اللبنانية نفسها امام حقبة خطيرة » .

رغم ذلك نقول ايها السادة اننا كلبنانيين لا نريد ان تكون الهيئات الدولية هي ملاذنا في صيانة حقوقنا الشخصية والقانونية ، لان ملاذنا نريده الشرعية والشرعية وحدها » .

وختم البيان بتوجيه الشكر الى جميع الذين « تحسسوا القضية ، وقال :

نؤكد مرة اخرى عزمنا في الانطلاق من هذا الحق الكبير الذي تتمتع به قضيتنا على مختلف المستويات المحلية والدولية وستتابع مطالبتنا بالعمل على الافراج الفوري ضمن القانون عن كل معتقل ومخطوف ومفقود في كل الاراضي اللبنانية او احالته فورا الى المحاكمة لان هدفنا دفع مسيرة الانقاذ التي هي رهاننا الاول والاخير نحو وطن يلمع فيه سيف القانون فوق رؤوس الجميع حيث لنا حق في ان نعيش ، واذا عشنا حياة يعمها السلام فسندهش العالم » .

لجنة المحامين

بعد ذلك تحدث ممثل لجنة المحامين المحامي احمد سويد فقال : لاننا مواطنون ، ولاننا حقوقيون نشعر بان اي كيان لأية دولة لا يمكن ان يستقر وان يقوم بنيانه ويتعالى ويتشامخ ، الا اذا استند الى الحريات الديموقراطية التي حماها كل قانون » .

اضاف : ومن هذا المنطلق تحسست فئة من المواطنين بان الوطن في خطر ، لان الحريات في خطر ، فتناديوا ووضعنا وثيقة سميناها ، وثيقة المحامين للدفاع عن الحريات الديموقراطية ، وعن المخطوفين والمعتقلين السياسيين ، والتي ستكون دستور لجنة المحامين التي هي الآن نواة نتمنى ان ينضم اليها كل قانوني شريف .

ثم تلا سويد ، نص الوثيقة التي وزعت في المؤتمر وهي تحمل تواقيع ١٦ محاميا هم ، بالاضافة اليه ، المحامون : النواب ناظم القادري ، زاهر الخطيب ، نجاح واكيم ، صالح الخير ، البر فرحات ، بشير هلال ، سنان براج ، سليم حداد ، سليمان تقي الدين ، فرحات قدوح ، فضل الحاج ، هيثم جمعة ، وليد الترك ، طارق شهاب وسمير فياض .

محتويات الوثيقة

تتضمن الوثيقة مقدمة تبين انها « برنامج تحرك للجنة المحامين على الصعيدين التشريعي والاجرائي » ، ثم نصوص المواد الثامنة والعاشرة والحادية عشرة من وثيقة حقوق الانسان الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٤٨ .

وتنص الوثيقة ، في المجال التشريعي ، على ان يتقدم اعضاء لجنة المحامين ، عبر زملائهم المحامين النواب ، الى المجلس باقتراح قانون ينص على ادخال مادة في قانون اصول المحاكمات الجزائية توجب على قضاة التحقيق تعليل قرار التوقيف تعليلا قانونيا وافيا ، والا كان قاضي التحقيق مسؤولا عن قرار التوقيف الذي لا تتوفر فيه المبررات القانونية والواقعية الكافية ، واعطاء الحق لكل من يوقف احتياطيا دون مبرر كاف وتظهر براءته ، بمطالبة الدولة بالتعويض عن العطل والضرر الذي لحقه . وتمكين المحامي من معاونة الظنين او المتهم في جميع امور التحقيق ، وايجاد هيئة تفتيش تراقب اساليب التحري والتحقيق لمنع كل عنف جسدي ... » .

وفي المجال الاجرائي تضمنت الوثيقة نداء من اعضاء لجنة المحامين الى زملائهم ، للانضمام الى اللجنة استجابة للدور الذي عرف به المحامي مدافعا عن المستضعف والمظلوم ، وناصرا للحق والعدالة والقانون ... » .

AL SAFIR - 29/12/1982

17.000
DISAPPEARED IN LEBANON

MOBILIZATION OF THEIR FAMILIES & FRIENDS

"سنثير قضيتنا أمام المحافل الدولية"

وفد المعتقلين عاد من دمشق بلا أجوبة بعدما توجّه الى ٣ قصور رئاسية

الوفد في الحازمية قبل توجهه الى دمشق امس. (محمود الطويل)

فشلت امس مساعي وفد من "لجنة عائلات المعتقلين اللبنانيين في سوريا" و"سوليد" لدعم اللبنانيين المعتقلين والمنفيين و"سوليدا" لدعم اللبنانيين المعتقلين اعتباطا، في مقابلة الرئيس السوري بشار الاسد في دمشق، فعاد خائبا الى بيروت بعدما سُدت في وجهه كل أبواب القصور الرئاسية السورية بحجة ان "الرئيس الاسد ليس موجودا في أي منها". وقال ممثل "سوليد" غازي عاد لـ"النهار": "عدنا من دون اي جواب سوري". ورأى ان "السلطات السورية لا تريد التعاطي معنا في هذا الملف، ولا أحد في لبنان يرد علينا، لذلك سنتوجه الى المحافل الدولية لاثارة قضيتنا".

وكان الوفد قد توجه صباحا الى دمشق "من دون اي موعد مسبق، لكنه ابلغ الى الرئاسة السورية بالفاكس طلبه لقاء الاسد". وضم الى جانب عاد، نائب رئيس "سوليدا" وديع الاسمر والسيدات صونيا عيد وفاطمة العبدالله وفيوليت ناصيف وسيدتين اخريين من لجنة العائلات. وقبل انطلاقه، عقد مؤتمرا صحافيا امام مجمع "بعبدا بلازا" في الحازمية، قال خلاله ممثلا "سوليد" و"سوليدا" ان "عدم تحرك السلطات اللبنانية في ملف اللبنانيين المعتقلين سرا في سوريا أوجب هذه المبادرة"، لافتين الى "موقف هذه السلطات الرافض معالجة هذه القضية بالوسائل الديبلوماسية مع سوريا، وتحمل مسؤولياتها بازاء مواطنيها". وأشارا الى "امتلاكهما براهين حسية تثبت اعتقال لبنانيين في سوريا".

من جهتها، قالت لجنة العائلات انه "لا يمكن التخيل ان يرفض الرئيس السوري معالجة هذه القضية الانسانية".

من قصر الى قصر!

ماذا حصل بعدما عبر الوفد نقطة المصنع عند الحدود اللبنانية؟ دخل الاراضي السورية "من دون ان تواجهه اي مشكلة او عقبة"، على ما روى عاد لـ"النهار"، مشيرا الى "اننا قصدنا قصر الشعب مباشرة. وبعدما تجاوزنا الحاجز الاول اعلمنا عناصره برغبتنا في مقابلة الرئيس، لحقت بنا سيارة تبين انها تخص المخابرات السورية، وطلب منا ركابها اللحاق بهم. ولدى وصولنا الى البوابة الخارجية للقصر، قالت العناصر للحراس اننا زوار، فسألنا العسكري المشرف على الموقع عن غاية زيارتنا، فأجبناه: نريد لقاء الرئيس الاسد. وعلى الاثر، أجرى اتصالاته، وسرعان ما أعلمنا بأن الرئيس موجود في قصر تشرين".

وتوجه الوفد الى القصر المذكور برفقة العناصر نفسها، وجاء الجواب نفسه: "الرئيس ليس هنا، بل في قصر الروضة". فانتقل الوفد الى القصر المشار اليه حيث قيل له انه "يجب تحديد موعد مع الرئيس، وهذا الامر يتطلب التكلم مع مدير مكتبه"، على ما قال عاد، لافتا الى "اننا اتصلنا بمدير المكتب مرارا من دون جدوى. وفي المرة الاخيرة، تكلم معنا أحد المسؤولين في المكتب واعلمناه بأننا نريد أجوبة عن ثلاث مسائل، اما تتعاطى معنا السلطات السورية في هذا الملف، واما تعين مسؤولا لنراجعه واما يحدد لنا موعد مع الرئيس. وكان الرد السوري: لا جواب عن المسائل الثلاث.

وبعدما اقفلت كل الابواب، عاد الوفد الى بيروت في اليوم نفسه. وقال عاد: "أردنا القيام بهذه الخطوة كي نخرج من الحلقة المفرغة التي ندور فيها في لبنان. لا أحد من المسؤولين يرد علينا، وكل الاعتصامات لا جدوى منها. وحتى اليوم، لم تفرج الحكومة عن التقرير الرسمي المتعلق بالقضية. وفي آخر تصريح له، عاد المدعي العام التمييزي عدنان عضوم الى لغته القديمة وقال ان تحركنا سياسي. لذلك، قمنا بهذه المبادرة لإثبات العكس".

وتوقف عند قول عضوم ان هيئة تلقي شكاوى الأهالي حلّت، وقال: "نعلم انها شكلت بموجب مرسوم، ولا تحل الا بمرسوم. فاين المرسوم الذي حلها؟ ولماذا يقول الوزير السابق فؤاد السعد الذي ترأس الهيئة ان التقرير مقفل عليه في الدرج؟ لماذا هذا التعاطي غير الجدي معنا؟".

واذ طالب بالافراج عن التقرير أكد انه "يتضمن شهادات وأدلة، وهو كفيل حسم الجدل حول القضية".

وقال: "بازاء ما حصل معنا اليوم (امس)، وبازاء لامبالاة السلطات اللبنانية، نحل أنفسنا من أي التزام معها، وسنتوجه الى المحافل الدولية لعرض قضيتنا، قبل ان يقضي سائر المعتقلين في السجون السورية، ونفتش عنهم في أحد القبور".

ويذكر انه سبق ان قام الاهالي بمبادرتين مماثلتين، الاولى ٢٢ تموز ٢٠٠٢ واستقبلهم آنذاك وزير الداخلية السوري علي حمود، والثانية في ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ولم يسمح لهم بدخول الاراضي السورية عند نقطة الحدود.

AL NAHAR - 10/06/2003

Leagues of families get back from Damascus without answers after their visit to three presidential palaces.

بيروت في 2008/6/5

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان المحترم،

تحية وبعد،

يتشرف الموقعون أدناه، الممثلون لعدد من الجمعيات اللبنانية لحقوق الإنسان، بأن يتقدموا من فخامتكم بالتهنئة على انتخابكم لمنصب القاضي الأول للجمهورية اللبنانية. ويهمنا ان نضع في عهدتكم بصفتكم هذه، وفي عهدة مجلس النواب ومجلس الوزراء، قضية انسانية بامتياز تتعلق بآلاف الضحايا من المفقودين المختفين قسريا، وذلك إنطلاقا من خطاب القسم الذي ألقاه فخامتكم في مجلس النواب بتاريخ 25 أيار 2008 والذي حدد ولأول مرة على مستوى الرئاسة الأولى وجوب معالجة قضية المعتقلين والمفقودين.

ان تلك المعالجة تتطلب مقاربة شاملة للمشكلة من أجل تحديد، بصورة كاملة، لمصير جميع من اختفى أو فقد ما بين تاريخ 13 نيسان 1975 و26 نيسان 2005 ضمنا، وذلك بغض النظر عن هوية الجهة المسؤولة عن الاختفاء وعن هوية المختفي أو المفقود وظروف الاختفاء. فعلى سبيل المثال لا الحصر يجب أن تتناول عملية تحديد المصير كافة حالات الاختفاء التي حصلت نتيجة أفعال قامت بها القوات الإسرائيلية والقوات السورية والمنظمات المسلحة والمليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وكذلك جهات نظامية أو رسمية لبنانية خلال الفترة الزمنية المحددة أعلاه.

إن عدم معرفة مصير المخفيين قسرًا والمعتقلين بشكل حقيقة قاسية لعدد لا يستهان به من العائلات اللبنانية وغير اللبنانية المقيمة على الأراضي اللبنانية، الأمر الذي يضع حاجزًا أساسيًا أمام إنهاء ملف الأحداث العنيفة التي دمرت حياتهم، خاصة وأن التجربة أثبتت أن معظم المخفيين قسرًا كانوا إما معيلين للعائلة أو يتحملون مسؤولية إدارة شؤون العائلة في الحياة العامة. هذه العائلات حملت معها القلق لسنوات طويلة وهي غير قادرة على إعادة التأهيل والمصالحة طالما بقي الجرح مفتوحًا؛ هذا الجرح الذي يقوض مقومات المجتمع ويدمر العلاقات على صعيد الأفراد والمجموعات والبلدان لعقود.

إنه من واجب السلطات والقيادات السياسية أن تتحرك وبمساعدة من المنظمات الانسانية ومنظمات حقوق الانسان المحلية والعالمية لمعالجة جريمة الاخفاء القسري، وهي نتيجة مؤلمة للأحداث العنيفة التي مرت على لبنان، ثم العمل على منع حدوث هذه الجريمة في المستقبل من خلال التصديق على المعاهدات الدولية (إعلان روما للمحكمة الجنائية الدولية والعهد الدولي لحماية كل الأشخاص من الاخفاء القسري) ومن ثم العمل على تحديث القوانين اللبنانية وفقا لهذه الآليات.

Extract of the joint memo signed by 17 Lebanese civil society organizations and submitted to the President of the Republic, General Michel Sleiman, June 2008.

معتقلو الخيام الـ ١٤٤ إلى الحرية وحراسه من "الجنوبي" فرّوا مذعورين

المعتقلون بعد خروجهم فوق آلية لـ "الجنوبي". (أ ف ب)

فتحت أمس أبواب معتقل الخيام وتحرر سجناؤه الـ١٤٤ بعدما دخله مئات من أهالي المعتقلين. وفر عناصر "جيش لبنان الجنوبي" المسؤولون عن حراسته وهم يطلقون النار في الهواء. ورحبت اللجنة الدولية للصليب الاحمر بتحرير السجناء مقترحة نقلهم الى بلدانهم.

ويعتبر معتقل الخيام، الذي كان ثكنة عسكرية للجيش، رمز الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان.

وأفاد مراسل "وكالة الصحافة الفرنسية" أن حراس السجن غادروه في موكب يضم نحو اربعين سيارة مدنية ومصفحة وهم يطلقون النار في الهواء لتفريق المحتشدين. وتوجهت القافلة الى بلدة المجيدية عند الحدود الدولية حيث بوابة مؤدية الى شمال اسرائيل.

وعلى وقع هتافات "الله أكبر" اجتاح نحو ٥٠٠ شخص سجن الخيام يحطمون كل ما يقع امامهم فيما سمعت صرخات الفرح يطلقها اول السجناء المحررين. وقد عثروا على الاسلحة التي تركها عناصر "الجنوبي" عند فرارهم واطلقوا النار في الهواء، تعبيرا عن الفرح وسط زغاريد النساء.

وغمرت الفرحة المعتقلين وبعضهم محتجز منذ اواخر الثمانينات وغاب عدد منهم عن الوعي. واندفع رجل من زنزانته وهوى ارضا يقبلها وينتحب من دون توقف.

وقال محمد بينما هرول خارجا: "لم نكن نعرف ما يحدث على الاطلاق. ولكن خالجنا شعور باننا سنخرج قريبا

الصحافية كوزيت ابرهيم ترفع اشارة النصر بعد خروجها من معتقل الخيام حيث امضت نحو اشهر. (أ ف ب)

بسبب كل القصف الذي سمعناه". واضاف: "طردناهم وانتصر شعبنا. فعلا ثأروا لنا".

وانحشر بعض الخارجين داخل عربة مدرعة خلفهما "الجنوبي" وقادوها هابطين عبر منحدر الى قرية الخيام، حيث عبرت عشرات العائلات المنتظرة المعتقلين بالورود والارز. واطلقت النساء الزغاريد وصدحن بالاغاني بينما وقفت السيارات التي تحمل السجناء مطلقة نفيرها. وانطلقت الاغاني الدينية والوطنية من مكبرات الصوت في المسجد بعدما اعلن المسؤولون انسحاب "جيش لبنان الجنوبي".

AL NAHAR - 24/05/2000

The 114 detained in Khiam liberated.

Act for the DISAPPEARED | لنعمل من أجل المفقودين

17.000
DISAPPEARED IN LEBANON

ATTEMPTS TO CLOSE THE FILE

The Taef Agreement destined at putting an end to the Lebanese civil war made no mention of the fate of the thousands of missing persons.

In 1991, the militias were disbanded and no conditions were imposed on them to provide information on the fate of the persons they kidnapped or to release any prisoners they may possibly be holding.

Since the end of the war, the Lebanese authorities have adopted various measures aiming at closing – but without resolving – the issue of enforced disappearances.

Law 434 on procedure for declaring the death of a disappeared person.

In 1995 the Lebanese government voted a law allowing to declare as deceased people who had been reported as missing. This was the first official decision concerning the issue of the disappeared. Instead of addressing the fundamental right to know the truth about the fate of their relatives by leading investigation, this law was considered by the vast majority of the families as an attempt to buy off their silence.

١٦ سنة ملعونة من عمر لبنان

آلة جهنمية حصدت الآلاف وهدمت حضارة وخرّبت بلدًا

كتب بهجت جابر :

عين الرمانة كانت "قلوبا ملآنة" ومنها كانت الشرارة الاولى التي اشعلت فتيل الحرب الدامية في لبنان قبل ١٧ عاما، ولم يخمد بعد جمر هذه النار المشحونة بالدمار والخراب والاقتتال والعنف والارهاب والاغتيالات والتي اوقعت آلاف الضحايا وهدمت حضارة "لبنان الاخضر" و "سويسرا الشرق" وجرفت الثقافة والحرية والديموقراطية.

قبل ظهر الاحد ١٣ نيسان ١٩٧٥ مر اوتوبيس في محلة عين الرمانة وكان يقل نحو ٣٠ فلسطينيا شاركوا في ذكرى "شهداء الخالصة" العملية الفدائية التي نفذت في اسرائيل وهم يهزجون للمناسبة الامر الذي اعتبره فريق من مسلحي حزب الكتائب تحديا لهم فامطروا الاوتوبيس برشقات من رشاشات اسفرت عن سقوط ٢٣ قتيلا و ٢٢ جريحا من الطرفين.

ثم كرت سبحة مسلسل العنف في لبنان بالتراشق بالقذائف المدفعية والصاروخية ثم تحول قصفا عشوائيا ودبحا على الهوية وخطفا وتصفيات واغتيالات حصدت ١٤٤٢٤٠ قتيلا و ١٨٤٠٥١ جريحا و ١٧٤١٥ مفقودا و ١٣٩٦٨ مخطوفا و ١٣٤٥٥ معاقا، وفقا للاحصاء الآتي :

- عام ١٩٧٦ : ٦٣٨٧ قتيلا و ٨٩٤٥ جريحا.
- ١٩٧٧ : ١٣٥٣١ قتيلا و ١٥٩١٧ جريحا.
- ١٩٧٨ : ١٥٣١١ قتيلا و ١٦١١٨ جريحا.
- ١٩٧٩ : ٧٨٢٥ قتيلا و ٩١٦٧ جريحا.
- ١٩٨٠ : ١٣٠٢٢ قتيلا و ١٣٧٨٩ جريحا.
- ١٩٨١ : ١١٣٧٥ قتيلا و ١٩٤٧٧ جريحا.
- ١٩٨٢ : ٢٤٦١٦ قتيلا و ٣٣٩٩٥ جريحا.
- ١٩٨٣ : ١١٦٤ قتيلا و ٢٣٨٨٨ جريحا.
- ١٩٨٤ : ٧٤٣٢ قتيلا و ١٩٢٤٥ جريحا.
- ١٩٨٥ : ٤٦٣٧ قتيلا و ٦٥٧١ جريحا.
- ١٩٨٦ : ٣٩٨٥ قتيلا و ٧٠٠٤ جرحى.
- ١٩٨٧ : ٤٨٦٢ قتيلا و ٦٤١٩ جريحا.
- ١٩٨٨ : ٥٦٤٩ قتيلا و ٥٨٤٦ جريحا.
- ١٩٨٩ : ٧٧٤٣ قتيلا و ٨٩٤٠ جريحا.
- ١٩٩٠ : ٣٣٨٥ قتيلا و ٦٤١٠ جرحى.
- ١٩٩١ : ٤٣١٦ قتيلا و ٥٤٢٠ جريحا.

وهذه الارقام لا يدخل فيها القتلى الذين سقطوا في المخيمات الفلسطينية نتيجة الاشتباكات والتصفيات بين الفصائل الفلسطينية ولا تدخل فيها كذلك الغارات الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية والتي سقط فيها نحو الفي قتيل ولا غارات الطيران الحربي الفرنسي على مواقع حركة "امل الاسلامية" و "الحرس الثوري الايراني" في بوداي في البقاع وغيرها والتي ادت الى سقوط ١٧٥ قتيلا و ٢٥١ جريحا، اضافة الى مقتل ٨٥٧ فلسطينيا في مخيمي صبرا وشاتيلا وجرح ١١٢٤ آخرين في اقتحام المخيمين في ١٦ ايلول.

واسفرت الاشتباكات الدامية بين حركة "امل" ومنظمة "فتح" في مخيمات برج البراجنة وصبرا وشاتيلا ومخيمات الجنوب عن سقوط ٣٧٨١ قتيلا و ٦٧٨٧ جريحا من الطرفين لم يشملهم الاحصاء.

المخطوفون والمفقودون

وتعتقد الاجهزة الامنية ان عددا كبيرا من المخطوفين والمفقودين تمت تصفيتهم وليس هناك رقم محدد لهم، اضافة الى تعذر معرفة عدد كبير من القتلى دفنوا في مقابر جماعية او في المخيمات الفلسطينية. اضف الى ذلك ان اكثر من الفي فتاة طمرت جثثهن بعد تعرضهم للاغتصاب، وان اكثر من ١٥٧ طفلا اغتصبوا وقتلوا وطمرت جثثهم في اماكن مجهولة.

وفي "السبت الاسود" في ١٩٧٥/١٢/٧ قتل ٦٥٠ على الهوية في بيروت، وفي اليوم التالي (الاحد ١٩٧٥/١٢/٨) عثر على ثلاثين جثة اخرى مشوهة بعد تصفية ابرياء خلال تنقلاتهم.

تفجير السيارات

وحصدت اعمال تفجير السيارات (٣٢٤١ سيارة) ٤٣٨٦ قتيلا و ٦٧٨٤ جريحا.

وسقط في حروب الميليشيات والتصفيات اللاحقة بعد انتفاضات "القوات اللبنانية" ٤٦٧ قتيلا، وبين "نمور الاحرار" و "القوات" التابعة للرئيس المنتخب الراحل بشير الجميل في الصفرا وحالات وجبيل وكسروان وعين الرمانة وفرن الشباك والاشرفية والمتنين الشمالي والجنوبي ٣٨٦١ قتيلا فضلا عن الجرحى. اضف الى صراع حركة "امل" و "حزب الله" ثم بين "امل" والحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي، وحصدت كلها عددا غير محدد من القتلى والجرحى.

وكانت حصيلة الاشتباكات بين حركة "امل" ومنظمات فلسطينية اخرى غير حركة "فتح" ٥٤٨ قتيلا.

وسقط ٦٤٨ قتيلا في الاشتباكات بين الجيش اللبناني و"القوات اللبنانية" عام ١٩٩٠.

والسؤال : هل ستكون سنة ١٩٩٢ سنة سلام ومحبة وبداية عهد جديد لاعمار ما تهدم وبلسمة الجروح ونسيان الماضي ؟

سؤال يبقى سؤالا ؟

AL NAHAR - 05/03/1992

A machine from hell has taken thousands and has destroyed a civilization & a country.

Has Berry's initiative closed the file of the kidnapped?

Bakhos:
We are waiting for a consensual formulae between the confessions.

Barraje:
Declaring death without investigation is not a solution.

اعتصام اهالي المخطوفين. (من الارشيف)

كلام بري هل اقفل ملف المخطوفين؟

باخوس: ننتظر صيغة توافقية بين المذاهب
براج: اعلان الوفاة من دون الاستقصاء ليس حلاً

في لقائه "لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في سجون العدو الصهيوني" اول من امس، اعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري وفاة المخطوفين داخل لبنان، مخاطبا "امهاتنا واخواتنا حول المفقودين في الداخل: قد يكون كلامي لا يريحكم، ولكن اريد ان اتكلم بصراحة، في رأيي وبحسب المعلومات التي املكها، ان كل شيء يتعلق بالخطف الداخلي في لبنان، اذا لم يظهر المخطوف، فمعنى ذلك انه استشهد".

هذا الكلام الصريح والظهير ليس الاول من نوعه في هذه القضية. فقد سبقه كلام للوزير ميشال المر عندما كان وزيرا للدفاع في ١٩٩١/٧/١٨، واثر عملية تبادل مخطوفين بين "القوات اللبنانية" و"حزب الله" في وزارة الدفاع اذ قال "لم يعد هناك اي محتجز لدى اي حزب، والذين سلّموا اليوم هم آخر المحتجزين".

وكلام آخر للرئيس عمر كرامي في استقباله ذوي المخطوفين عندما كان رئيسا للوزراء "ان الدولة سألت جميع الاحزاب والميليشيات عن وجود محتجزين او باقين لديها، ففتت جميعها الامر".

وتفسر بعض الاوساط المتابعة لقضية المخطوفين الصراحة التي اتسمت بها كلمة الرئيس بري، وخصوصا انه رئيس لسلطة تشريعية تسن القوانين التي تسيّر حياة الناس، ورئيس لميليشيا خطف افرادها وخطفوا، بانها جاءت لتضع الامور في نصابها وتفهم من لا يريد ان يفهم بعد ان قضية المخطوفين داخل الوطن قد انتهت، تمهيدا لسن قوانين تغلق هذا الملف نهائيا، وتقطع الطريق على مزايدات سياسية قد تستغل في عهد ما مناسبة تعيد فتح الملف مجددا في لبنان.

لماذا تأخر هذا الكلام حتى الآن؟ ولماذا لم يؤخذ بمشروع القانون الذي تقدمت به لجنة من اهالي المخطوفين قبل اكثر من عام الى الرؤساء الثلاثة والى لجنة الادارة والعدل النيابية، والقائل بـ "اعلان وفاة جميع المفقودين والمخطوفين بين تاريخين معينين (١٩٧٥/٢/٢٦ و١٩٩٠/١٠/١٣)، على ان يتم اعلان الوفاة بعد الاستقصاء والتحري، في شكل جماعي، من قبل السلطة التنفيذية اسوة بما في ذلك من تسريع لحل المشاكل الناجمة في شكل خاص عن الخطف الذي شاع ابان الحرب؟

"النهار" التقت رئيس لجنتي الدفاع عن الحريات العامة واهالي المخطوفين والمفقودين سنان براج ورئيس لجنة الادارة والعدل النيابية اوغست باخوس لاستيضاحهما الامر والسؤال عن مصير القانون الذي يرعى هذه القضية.

براج

سألنا اولا السيد براج عن تعليقه على كلام رئيس المجلس في شأن المخطوفين؟

– كلام الرئيس بري امس يعتبر اول كلام علني ورسمي ومن مسؤول كبير يؤكد ان المخطوفين قتلوا. هذه اول مرة يصدر فيها كلام في هذه الخطورة. ونحن كنا قد تقدمنا بمشروع قانون يطلب في ما يطلب اعلان وفاة جماعية من قبل السلطة الرسمية والتشريعية بعد التحري والاستقصاء. فاذا كان الرئيس بري يقصد بهذا اعلان وفاة، يكون قد لبّى على الاقل جزءا من القانون. ولكن يبقى الجزء الآخر وهو الاستقصاء والتحري. اي انه اعلن الوفاة من دون الاستقصاء والتحري.

♦ ذكر بري في كلامه عبارة "بحسب المعلومات التي املكها" مما يوحي ان عمليات الاستقصاء قد حصلت وتم الوصول الى هذه النتيجة.

– لو كانوا اجروا عمليات استقصاء لكانوا بلّغونا، لياقة منهم، على الاقل، وتحسسا مع لجنة اهالي المخطوفين.

♦ ما هو مصير مشروع القانون الذي تقدمت به اللجنة الى الرؤساء الثلاثة ورفعته الى لجنة الادارة والعدل قبل نحو سنة؟

– لقد حصلت تبديلات في مشروع القانون الذي تقدمنا به. فبدل اعلانه وفاة جماعية لكل الاشخاص الذين لم يعودوا، يتحدث عن تقديم الاهالي دعاوى افرادية. وهذا يتناقض مع الكلام الذي اعلنه الرئيس بري امس (اول من امس). فما قاله هو اعلان وفاة.

♦ هل تعني انه اذا تقدم احد الاهالي بدعوى، لا يوجد قضاء يمكنه النظر فيها؟

– يلزمه في البداية الاصول التي تنظّم اقامة الدعوى. وهذا ليس موجودا حتى الآن. ومما يثير استغرابي ان كلامه بدا وكأنه (اي بري) يعيّر الناس الذين يلاحقون قضية المخطوفين بأنهم يسعون الى الفتنة في البلد. فليسمح لنا، الناس الذين قاموا باعمال الخطف، وهو يعرفهم جيدا، هم الذين يعملون فتنة. عدم الكشف عن مصير المخطوفين يؤدي الى فتنة وليس العكس.

♦ ما هي الخطوة التالية التي سيقوم بها المجلس النيابي كسلطة تشريعية في هذا الموضوع؟

– في رأيي ان القضية ليست في يد السلطة التشريعية. هذا قرار تتخذه السلطة التنفيذية او اركان الدولة مجتمعين.

♦ هل هذا ما تنتظرونه؟

– الاهالي في انتظار امر واحد، الكشف عن مصير مخطوفيهم بالطرق المناسبة وعلى رأسها الاستقصاء.

♦ ما هو التحرك المقبل للجنة اهالي المخطوفين؟

– بدأنا برفع دعاوى ونحن مستمرون في الامر، وهذا مختلف تماما ولا علاقة له بقصة اعلان الوفاة وغيرها. واليوم زارتني سيدة لرفع دعوى في هذا الخصوص ومعززة بالقرائن والادلة.

♦ يرفعون دعوى ضد من؟ هل يرفعونها ضد مجهول؟

– لا، ضد احزاب معينة، واحيانا ضد اشخاص معينين، او ضد افراد محددين داخل الحزب.

♦ كم بلغ عدد الدعاوى حتى الآن؟

– ١٦ دعوى.

♦ هل من شيء تريد اضافته؟

– ما اريد قوله انه تتوافر لدى الدولة كل الوسائل لتقوم بما يشكل واجبا ادنى تجاه مواطنين لها او مقيمين على ارضها، وهو الاستقصاء عن المخطوفين والقول مرة واحدة اذا كانوا موجودين ام لا، ثم وبعدها تتبع الاصول الواجب اتباعها بالنسبة الى قضايا الاحوال الشخصية.

♦ هناك اشخاص رافضون في اعلان وفاة مخطوفيهم وهذا الاعلان يناسبهم.

– ثمة فرق بين اعلان الوفاة والتوفية من قبل الاهل. الاعلان يعتبر كل شخص متوفى إذا خرج بين ١٩٧٥/٢/٢٦ و١٩٩٠/١٠/١٣ ولم يعد. وقد حصل اللغط في طلب اعلان الوفاة الذي تعنيه الدولة والذي يقول بتقديم دعاوى امام القضاء، كملفات افرادية، لاعلان الوفاة. وهناك فرق كبير. انا مع الشق الاول. وهذا حصل في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وحديثا في تشيلي والارجنتين حيث اعلنت الوفاة. فلنتفقا هذه الدفعة مرة واحدة.

♦ هل تحدثت في هذا الامر مع رئيس لجنة الادارة والعدل النيابية اوغست باخوس؟

– منذ ٧ او ٨ اشهر نزلنا الى المجلس وابدينا بعض الملاحظات. ولم يبلغ الينا احد اي جواب. هناك خلط بين المفقود والمخطوف، وبين الغائب والمفقود والمخطوف. وهذه المناسبة لسد ثغرة خلفها الغائب نسبب لحود، الشخص الوحيد بين النواب والوزراء والسياسيين الذي وضع نفسه في تصرف اهالي المخطوفين في اي تحرك يطلبونه منه.

♦ عمليا ماذا فعل؟ هل اتصل بأحدكم؟

– عمليا، نحن قصّرنا ولم نتصل به.

باخوس

رئيس لجنة الادارة والعدل اوغست باخوس تحدث عن اقتراح القانون الذي انجزته "لجنة تحديث القوانين" في مجلس النواب في شأن اثبات وفاة المفقودين:

– يطلق على هؤلاء بالفرنسية "Les absents" الذين مر على فقدانهم وانقطاع اخبارهم اكثر من عشر سنين. هؤلاء يجب ان تفتح تركتهم.

♦ اي انكم تعتبرون المخطوف مفقودا؟

– هذا موجود في القانون الفرنسي واللبناني. عند المسيحيين والمسلمين. المحاكم البدائية تنظر في الامر عند المسيحيين والمحكمة الشرعية عند المسلمين. نحن نريد توحيد التشريع والصلاحيات لتسهيل المهمة. فهناك ماجس يعيشه الناس. فالمفقودون في الجيش اللبناني مثلا انقطعت اخبارهم واستشهدوا مبدئيا. فهناك مادة في قانون الدفاع غير واضحة، ولم تفتح تركتهم ولم تتمكن امهاتهم وزوجاتهم من قبض تقاعدهم او تعويضاتهم.

♦ هل ستكون التوفية اختيارية ام ان كل مفقود خلال مدة معينة يعتبر ميتا؟

– كل من مر على انقطاع اخباره عشر سنين يعتبر بمثابة مفقود. ولاصحاب الشأن، اي الورثة، الطلب الى المحكمة المختصة اعلان وفاته لفتح تركته.

♦ لكن اهالي المخطوفين يطالبون الدولة باجراء عملية استقصاء وتحر تعلن على اثرها الوفاة، وهذا ما تقدموا به في مشروع القانون.

– مشروع الاهالي امر آخر. نحن نشرع ولا نتكلم في حالات معينة. فالموجود في معتقل الخيام مثلا واخباره معروفة لا يعتبر مفقودا، اما من انقطعت اخباره نهائيا فعلى اهله وضع اعلان في الجرائد المختصة، واذا كان في الخارج توضع اعلانات في جرائد بلد اخر كان فيه، بعد ذلك تعلن المحكمة فتح تركته.

♦ ومصير الذين خطفوا او اختفوا في لبنان؟

– يجري الاعلان في لبنان.

♦ وما مصير الذي خطف على حواجز احد الاحزاب او الاشخاص؟

– القانون لا يفرق بين لبنان والخارج. يقول بالشخص الذي غاب وانقطعت اخباره.

♦ بعض الاهالي يرفعون دعاوى ضد احزاب واشخاص خطفوا اولادهم، فهل في امكانهم ذلك، ومن هو القضاء المختص الذي ينظر في هذه الدعاوى؟

– هناك مرور زمن. يرفعون دعاوى واذا لا توجد اثباتات تحفظ الدعوى.

♦ متى ستبدأون العمل بهذا القانون؟

– نحن انتهينا منه في "لجنة تحديث القوانين"، وتبنيته كاقتراح ووضعته على جدول الاعمال مرات عدة وحصل خلاف مع بعض النواب المسلمين الذين يريدون ترك الامر للقضاء الشرعي. ونحن الان في صدد ايجاد صيغة توفيقية. وقد اثير الامر عند فتح قضية اختفاء الامام موسى الصدر وطلب الرئيس بري آنذاك ايجاد صيغة يمكن بواسطتها تعيين خلف للامام الصدر، لكن صيغة اخرى وضعت يومها وكنت قد كلفت في هذا الشأن عبدالله ناصر في "لجنة تحديث القوانين".

وكلف وزير العدل من جهته بشير بيلاني في "هيئة تحديث القوانين" ايجاد صيغة اخرى. والصيغتان لم يتم التوافق عليهما حتى الان. نحن سنتخذ موقفا نهائيا، وننتظر رد بيلاني الذي سيقابل القائم مقام المفتي وبعض رجال الدين ويأتي بصيغة نهائية. واذا تمسكوا برأيهم نبقي للاسف على صلاحية المحاكم الشرعية للمسلمين والمحاكم البدائية للمسيحيين.

مي عبود ابي عقل

AL NAHAR - 02/02/1995

Act for the DISAPPEARED | لنعمل من أجل المفقودين

17.000
DISAPPEARED IN LEBANON

ENOUGH
WAITING
IT IS OUR RIGHT TO KNOW THEIR FATE

Act for the DISAPPEARED

لنعمل من أجل المفقودين

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

17 November 1982

Following the radio call of a woman, whose husband had just been kidnapped, the families & friends of the disappeared persons gathered for the first time to demand the release of their relatives.

17 November 2012

30 years later thousands of people are still missing. Their families never stopped to ask for help in finding their «disappeared».

With the sponsor of:

Kingdom of the Netherlands

THE LITTLE WE KNOW ABOUT THEIR FATE...

IN LEBANON

The families of the thousands of missing and disappeared persons have no information as to their whereabouts or fate, or whether they are alive or dead.

طالبوا بتحديد مصير ١٧ ألف مفقود

أصدقاء لجنة أهالي المخطوفين أطلقوا حملة "من حقنا أن نعرف"

النواب شماس ولحود ومعوض وفارس، وامهات لمخطوفين. (وسام موسى)

من اليمين: بول اشقر وحسانة جمال الدين ومنى حشيشو والنقيب بعلبكي ووداد حلواني والاب البر ابي عازار.

بدت القاعة الكبرى في نقابة الصحافة امس في مأتم. احتلت جدرانها صور بالابيض والاسود، تروي عيون اصحابها جرائم أدارت لها الدولة ظهرها وتناساها المجتمع وطويت صفحتها، كأنها لم تكن.

شباب وصبايا ورجال اقتلعوا من حضن عائلاتهم، وانتهت الحرب ولم يعودوا، فهل قتلوا؟ واذا كانوا لا يزالون أحياء فأين هم؟ أسئلة يطرحها أهلهم واحباؤهم، وينتظرون. بعضهم فقد منذ ٢٥ عاما وآخرون منذ عام ١٩٨٢ لدى الاجتياح الاسرائيلي. وقد تنادى اهاليهم وأسسوا عام ١٩٨٣ "لجنة أهالي المخطوفين"، وراحوا يفتشون عنهم بكل الطرق، يدفعون الاموال للميليشيات ويراجعون المسؤولين في الدولة، ولا من يعديهم الى اولادهم.

وامس، اطلق اصدقاء اللجنة حملة بعنوان "من حقنا ان نعرف" في مؤتمر صحافي، مطالبين الدولة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية تحدد مصير ١٧ الف مفقود.

وحضر المؤتمر، الى الاصدقاء وأهالي المخطوفين، أحمد طبارة ممثلا رئيس الوزراء، والنواب نايلة معوض ونسيب لحود ومروان فارس وجميل شماس، والاب البر ابي عازار الذي تحدث باسم اصدقاء اللجنة قائلا: "قبل ٢٥ عاما اندلعت في لبنان حرب مدمرة، وكنا نحن اللبنانيين وقودها وبعض ادواتها، منذ ١٧ عاما بدأت حملة أهالي المخطوفين والمفقودين واصدقاء لهم، سعيا ومناشدة للدولة من اجل اطلاقهم وفي مرحلة لاحقة من اجل الاستقصاء والتحري لتحديد مصير احبائهم.

قبل عشرة اعوام اعلنت نهاية العمليات العسكرية وانتهاء الحرب وبدأنا نسعى، وفي نفوسنا مرارة ما آلت اليه احوالنا، الى تضميد جروحنا ونسيان ماضينا والركض وراء لقمة عيشنا.

جماعي. وقد حددت اللجنتان تاريخ بدء عمليات الخطف في ٢٦ شباط ١٩٧٥ وانتهائها بانتهاء الحرب في لبنان في ١٩٩٠/١٠/١٣.

ولم تأت المناشدة من فراغ، وانما استندت الى ما حصل في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وما حصل بعد ذلك في كل من الارجنتين وتشيلي اللتين سارعتا الى اعلان وفاة جميع الذين لم يعودوا من الحرب".

وختمت: "لا نعرف الاسباب التي تحدو بالدولة الى عدم استعمال اسلوب الاستقصاء والتحري".

رئيسة اللجنة وداد حلواني التي فُقد زوجها عام ١٩٨٢، عرضت المطالب كالآتي:

"– تشكيل لجنة تحقيق رسمية، مهمتها الاستقصاء الجدي عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين على الاراضي اللبنانية، واعلان نتيجة عملها في فترة لا تتجاوز السنة من تاريخ تشكلها.

يقال لنا ان الدولة لا تستطيع ان تحدد المصير، وان هذه الحكومة لا علاقة لها بالاحداث التي ولدت مأساتنا ونحن نقول الآتي:

– الدولة لها صفة الاستمرارية... وطالبنا كل الحكومات التي تعاقبت وصولاً الى الحكومة الحالية، ونحن اول من يدري – ودولة الرئيس سليم الحص ترأس لجنة دار الافتاء لمتابعة هذه القضية – نحن اول من يدري ان هذه الحكومة ليست سبب مأساتنا، وان اعضاءها هم ربما ابعد الوزراء عن الاحداث التي ولدت هذه المأساة.

ورغم ذلك، فهي مسؤولة عنا وعن ذوينا... لا بل نقول اكثر... انها ربما لهذا السبب مسؤولة اكثر من غيرها، لأننا نعتبرها قادرة ان تحضننا وأولادنا، ان تنصفنا، وتضع حداً لمأساتنا ومأساة اولادنا. كما ان العهد الجديد نطق باسم دولة القانون ووعد بانصاف الضعيف قبل القوي، وباعطاء كل ذي حق حقه. لذلك سنبقى نعتبر ان دولتنا مسؤولة عن المخطوفين والمفقودين ومسؤولة عنا وعن اولادنا. ولذلك ستبقى مطالبتنا موجهة اليها دون سواها.

– المطلوب اقرار مشروع رعاية اجتماعية لذوي المخطوفين والمفقودين يبعد عنهم شبح الجوع والبطالة والمرض، ويضمن لهم مستوى من العيش الكريم والحر.

يقولون لنا اننا نهدد مالية الدولة، وان كلفتنا باهظة عليهم، بالله عليكم، كيف يعرفون انها باهظة؟ هل احصونا اولاً ليستطيعوا معرفة ذلك؟ لسنا شحاذين، وما نطلب به حق ينضوي تحت اعتبارين: الاول معاملة الجميع بمقياس المساواة والعدالة والانصاف الذي تقره القوانين والانظمة اللبنانية المرعية الاجراء، والثاني عدم جواز معاقبة هؤلاء الضحايا في زمن السلم كما عوقبوا في زمن الحرب.

– ومطلبنا الثالث هو اعلان يوم ١٣ نيسان من كل عام يوم الذاكرة والمخطوف، واقامة نصب تذكاري يرمز الى المخطوف، يكون تخليداً لكل ضحايا الحرب ويشكل ادانة لجرائمها. يقولون لنا ان المجتمع يريد ان ينسى الحرب، وحذار اعادة فتح ملفاتها... ونحن نقول: نريد ان ننسى مثل المجتمع، وربما قبله او معه، لكننا ايضاً نريد الا تعود الحرب ثانية، ولذلك نريد يوما للذاكرة... لنتذكر دائما نحن والاجيال التي ستلينا، ان الحرب مدمرة، والخطف عملية قذرة، والعنف منبوذ ومحرم، وكذلك الانتقام".

ثم وقع الحاضرون عريضة بالمطالب لرفعها الى رئيس الجمهورية اميل لحود.

ويذكر ان النائب مروان فارس دعا اعضاء لجنة حقوق الانسان الى لقاء الاسبوع المقبل.

ب. مس.

AL NAHAR - 30/10/1999

Friends of the committee launched the campaign "It is our right to know".

The families of the missing and forced disappeared have **the right to know** what happened to their relatives:

- If they are alive, they want their release.
- If they are dead, they want their remains so that they may bury them in dignity and mourn over them.

Under the pressure by the families of the disappeared, the Lebanese authorities created in 2000 a commission mandated with uncovering the fate of the missing and disappeared.

Act for the DISAPPEARED | لنعمل من أجل المفقودين

THE LITTLE WE KNOW ABOUT THEIR FATE...

IN LEBANON

Whereas the commission was supposed to «resolve» the issue of the disappeared, the only answer given to the families was a two-page summary of the final report of the commission.

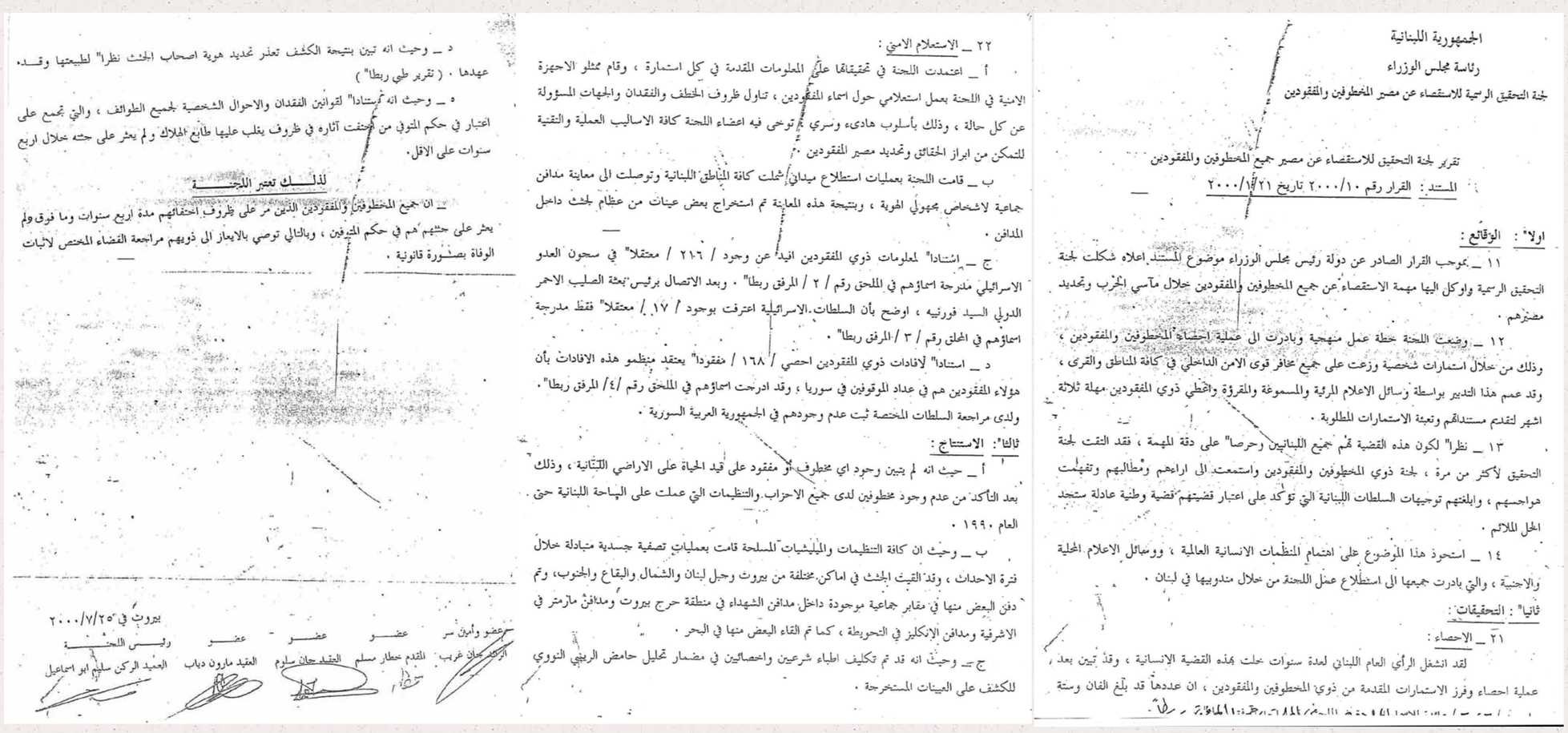

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
لجنة التحقيق الرسمية للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين

تقرير لجنة التحقيق للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين

المستند: القرار رقم ٢٠٠٠/١٠ تاريخ ٢٠٠٠/٨/٢١

اولاً: الوقائع:

١١ ـ بموجب القرار الصادر عن دولة رئيس مجلس الوزراء موضوع المستند اعلاه شكلت لجنة التحقيق الرسمية واوكل اليها مهمة الاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين خلال مآسي الحرب وتحديد مصيرهم.

١٢ ـ وضعت اللجنة خطة عمل منهجية وبادرت الى عملية احصاء المخطوفين والمفقودين، وذلك من خلال استمارات شخصية وزعت على جميع مخافر قوى الامن الداخلي في كافة المناطق والقرى، وقد عمم هذا التدبير بواسطة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة واعطى ذوي المفقودين مهلة ثلاثة اشهر لتقديم مستنداتهم وتعبئة الاستمارات المطلوبة.

١٣ ـ نظراً لكون هذه القضية تهم جميع اللبنانيين وحرصاً على دقة المهمة، فقد التقت لجنة التحقيق لأكثر من مرة، لجنة ذوي المخطوفين والمفقودين واستمعت الى اراءهم ومطالبهم وتفهمت مواجسهم، وابلغتهم توجيهات السلطات اللبنانية التي تؤكد على اعتبار قضيتهم قضية وطنية عادلة ستجد الحل الملائم.

١٤ ـ استحوذ هذا الموضوع على اهتمام المنظمات الانسانية العالمية، ووسائل الاعلام المحلية والاجنبية، والتي بادرت جميعها الى استطلاع عمل اللجنة من خلال مندوبيها في لبنان.

ثانياً: التحقيقات:

٢١ ـ الاحصاء:

لقد انشغل الرأي العام اللبناني لعدة سنوات خلت بهذه القضية الانسانية، وقد تبين بعد عملية احصاء وفرز الاستمارات المقدمة من ذوي المخطوفين والمفقودين، ان عددها قد بلغ الفان وستة

٢٢ ـ الاستعلام الامني:

أ ـ اعتمدت اللجنة في تحقيقاتها على المعلومات المقدمة في كل استمارة، وقام ممثلو الاجهزة الامنية في اللجنة بعمل استعلامي حول اسماء المفقودين، تناول ظروف الخطف والفقدان والجهات المسؤولة عن كل حالة، وذلك بأسلوب هادىء وسري تم توخى فيه اعضاء اللجنة كافة الاساليب العملية والتقنية للتمكن من ابراز الحقائق وتحديد مصير المفقودين.

ب ـ قامت اللجنة بعمليات استطلاع ميداني شملت كافة المناطق اللبنانية وتوصلت الى معاينة مدافن جماعية لاشخاص مجهولي الهوية، وبنتيجة هذه المعاينة تم استخراج بعض عينات من عظام جثث داخل المدافن.

ج ـ استناداً لمعلومات ذوي المفقودين افيد عن وجود / ٢١٦ / معتقلاً في سجون العدو الاسرائيلي مدرجة اسماؤهم في الملحق رقم / ٢ / المرفق ربطاً. وبعد الاتصال برئيس بعثة الصليب الاحمر الدولي السيد فورنييه، اوضح بأن السلطات الاسرائيلية اعترفت بوجود / ١٧ / معتقلاً فقط مدرجة اسماؤهم في الملحق رقم / ٣ / المرفق ربطاً.

د ـ استناداً لافادات ذوي المفقودين احصي / ١٦٨ / مفقوداً يعتقد منظمو هذه الافادات بأن هؤلاء المفقودين هم في عداد الموقوفين في سوريا، وقد ادرجت اسماؤهم في الملحق رقم /٤/ المرفق ربطاً. ولدى مراجعة السلطات المختصة ثبت عدم وجودهم في الجمهورية العربية السورية.

ثالثاً: الاستنتاج:

أ ـ حيث انه لم يتبين وجود اي مخطوف او مفقود على قيد الحياة على الاراضي اللبنانية، وذلك بعد التأكد من عدم وجود مخطوفين لدى جميع الاحزاب والتنظيمات التي عملت على الساحة اللبنانية حتى العام ١٩٩٠.

ب ـ وحيث ان كافة التنظيمات والميليشيات المسلحة قامت بعمليات تصفية جسدية متبادلة خلال فترة الاحداث، وقد القيت الجثث في اماكن مختلفة من بيروت وجبل لبنان والشمال والبقاع والجنوب، وتم دفن البعض منها في مقابر جماعية موجودة داخل مدافن الشهداء في منطقة حرج بيروت ومدافن مازمتر في الاشرفية ومدافن الإنكليز في التحويطة، كما تم القاء البعض منها في البحر.

ج ـ وحيث انه قد تم تكليف اطباء شرعيين واخصائيين في مضمار تحليل حامض الريبي النووي للكشف على العينات المستخرجة.

د ـ وحيث انه تبين بنتيجة الكشف تعذر تحديد هوية اصحاب الجثث نظراً لطبيعتها وقدم عهدها. (تقرير طبي ربطاً)

ه ـ وحيث انه استناداً لقوانين الفقدان والاحوال الشخصية لجميع الطوائف، والتي تجمع على اعتبار في حكم المتوفى من اختفت آثاره في ظروف يغلب عليها طابع الهلاك ولم يعثر على جثته خلال اربع سنوات على الاقل.

لذلك تعتبر اللجنة

ـ ان جميع المخطوفين والمفقودين الذين مر على ظروف اختفائهم مدة اربع سنوات وما فوق ولم يعثر على جثثهم هم في حكم المتوفين، وبالتالي توصي بالايعاز الى ذويهم مراجعة القضاء المختص لاثبات الوفاة بصورة قانونية.

بيروت في ٢٠٠٠/٧/٢٥

رئيس اللجنة العميد الركن سليم ابو اسماعيل — عضو العقيد مارون دياب — عضو العقيد حنان سلوم — عضو المقدم حطار مسلم — عضو وأمين سر الرائد حنان غريب

Official summary of the final report of the commission of inquiry created by a government decree in 2000.

In this summary the Lebanese state acknowledged that there are **many mass graves across the Lebanese territory.** It even named three of them *(photos below)*. The Lebanese state never provided any information about the «inquiry» that led to these conclusions, and, 12 years later, it has not taken any steps to protect these sites or exhume the remains buried there.

Mar-Mitr cemetery, Ashrafieh.

Martyrs' cemeteries, Horsh Beirut.

Tahwita cemeteries.

On November 17, 2012, a bus tour stopped at these three locations, where mass graves were officially recognized to be located, in order to denounce the inaction of the Lebanese authorities.

Act for the DISAPPEARED | لنعمل من أجل المفقودين

THE LITTLE WE KNOW ABOUT THEIR FATE...

IN LEBANON

Occasionally, remains are found by coincidence (on construction sites or archaeological sites).

"النهار" ترافق حفريات بيت مري بحثا عن شهداء 13 تشرين الأول

الجيش ينبش محيط الدير والآبار والعمل احترافي والنتيجة "صفر"

دير القلعة – بيت مري: عنوان أصبح مرادفا لذاكرة الحرب وممارساتها الوحشية. هذا الصرح الديني العريق الذي يعود الى العصر الروماني ويضم بين أرجائه آثارا من حضارة تلك الحقبة، تسكنه اليوم رهبة الموت ورعشة الخوف من ان نكتشف بين ترابه شواهد وحشية غزاة القرن العشرين.

تحقيق مي عبود أبي عقل

المتراس حيث حصلت المجزرة.

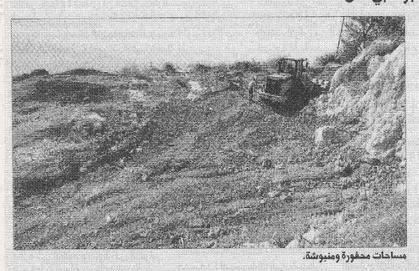

مساحات محفورة ومنبوشة.

انتشال الرفيات من البئر. (ابرهيم الطويل)

13 تشرين الاول: يوم أسود في تاريخ لبنان، دارت فيه معارك ضارية وارتكبت المجازر ضد العديد من آلوية الجيش اللبناني وفي مناطق مختلفة ومن بينها بيت مري، حيث اختفى راهبان انطونيان وخادمة الدير و23 عسكريا.

الملف المفتوح على العذاب والجروح قررت قيادة الجيش اقفاله على أساس الحقيقة واليقين. فبعد الخطوة الاولى التي بدأتها في مدافن وزارة الدفاع في البرزة حيث انتشل رفات 21 يتم التعرف حاليا الى هويات أصحابه من طريق اجراء فحوص الحمض النووي DNA، باشرت اللجنة العسكرية التي كلفها قائد الجيش العماد ميشال سليمان هذه المهمة بقيادة العميد نبيل قرعة اعمال الحفر يوم الخميس الفائت في دير القلعة ومحيطه وصولا الى وادي لامارتين.

عمل احترافي

زائر المكان تلفته دقة العمل والطريقة الاحترافية التي ينتهجها الجيش، خلافا لما حدث في عنجر، وتتلخص بثلاث نقاط رئيسية:

1 – المكان مطوق وممنوع دخوله لأي كان حفاظا على أي دليل يمكن ان يكتشف.

2 – الالات والآليات المستعملة تتنوع بين البوكلين والجرافة الكبيرة والجرافة الصغيرة، بحسب طبقة التراب وعمقها وطبيعة الأرض.

3 – استخدمت آلات الاستشعار عن بعد التي قدمتها الحكومة اليابانية هبة الى المديرية العامة للآثار، لتتأكد من وجود أي دليل مدفون تحت التراب.

- التتمة في الصفحة 23 -

AL NAHAR - 09/12/2005

Excavation In Beit Mery in search for martyrs.

مقبرة جماعية في عنجر

انتشال رفات 25 وتحرّك لاعتبارها جرائم ضد الإنسانية

دمشق تغطي المسؤولية: إعدامات أبو نضال والحرب الأهلية

أبو عدس

علمت "النهار" انه إثر اكتشاف المقبرة الجماعية في عنجر طلبت اللجنة الدولية في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، من الاجهزة الامنية التحري عن جثة دفنت حديثاً في المكان، قد تعود الى أحمد أبو عدس الذي ارتبط اسمه بجريمة اغتيال الحريري من خلال شريط فيديو بثته قناة "المزيرة" يعيد التفجير، ظهر فيه أبو عدس يتلو بياناً حول الجريمة، وجرت تصفيته في سوريا وفق ما ورد في تقرير رئيس لجنة التحقيق الدولية القاضي ديتليف ميليس.

لم يكد اللبنانيون يستفيقون من هول مقابر وزارة الدفاع واكتشاف رفات 17 عسكرياً و4 مدنيين الشهر الماضي، حتى هالهم نبأ العثور على مقابر جماعية في عنجر على مقربة من المقر السابق للمخابرات السورية الشهير والذي أقفل ابوابه في نيسان الفائت.

مراسلة "النهار" في زحلة دانييل خياط افادت انه منذ الثالثة من بعد ظهر الجمعة تقوم قوى الامن الداخلي في البقاع والادلة الجنائية بالاشراف على اعمال حفر خلف مسجد ومقام النبي عزير حيث جرى انتشال رفات 25 منها 5 الجمعة و20 السبت. فيما أفادت المديرية العامة لقوى الامن الداخلي ان عينات من الرفات ارسلت الى المختبرات لاجراء فحص الـ"دي. ان. اي" لمعرفة اصحابها. وفي هذا الاطار ذكرت وكالة "فرانس برس" ان بين الرفات ما يعود الى عسكري. والوفيات تعود الى اكثر من 12 عاما.

وليلا افادت المعلومات ان عدد الرفات 22، وستعاود اعمال الحفر اليوم حيث من المتوقع ان يرتفع العدد ويزيد على 50.

وابلغت اوساط برلمانية "النهار" ان تحركا سيبدأ خلال ساعات لاثارة مسألة المقابر الجماعية امام المؤسسات الدولية واللجنة الدولية للصليب الاحمر، على اساس انها جرائم ضد الانسانية ومن اجل

- التتمة في الصفحة 12 -

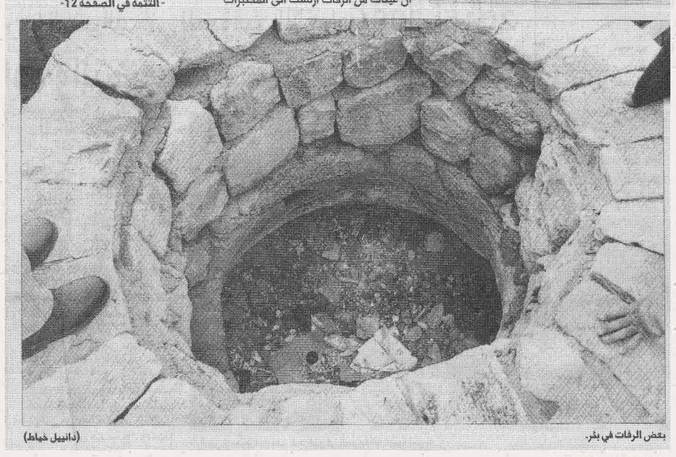

بعض الرفات في بئر. (دانييل خياط)

AL NAHAR - 04/12/2005

Mass graves in Anjar.

حفر المكان المفترض في حالات ولا أثر لمقبرة جماعية

بوكلين تحفر الأوتوستراد بمراقبة عنصر من قوى الامن الداخلي.

بقيسان عرض الحفرة.

انهت الفرق المختصة بإشراف قوى الامن الداخلي، الثالثة بعد ظهر امس، اعمال الحفر في وسط اوتوستراد حالات من دون العثور على اي اثر لمقبرة جماعية. وكانت اعمال حفر باشرتها قوى الامن صباحا وسط اوتوستراد حالات قبالة "انفرا روج" بطول 20 مترا وعمق مترين بحثا عن مقبرة جماعية مفترضة بعدما افاد احد الشهود انها موجودة بعمق اقل من متر.

واقفلت القوى الامنية مسربا واحدا على المسلك الشرقي المؤدي الى جبيل ومسربا آخر على المسلك الغربي المؤدي الى بيروت تسهيلا لحركة السير في الاتجاهين.

وأفادت "الوكالة الوطنية للرسمية" ان قوى الامن لم تعثر على اي اثر للمقبرة الجماعية المفترضة في حالات بعد اكثر من ثلاث ساعات من حفريات امتدت بطول 10 امتار وعرض حوالى مترين وعمق راوح من مترين و80 سنتيمترا وثلاثة امتار.

وبشار الى ان الحفارة، وهي تابعة لبلدية حالات، بدأت الحفر في المكان المرجح الذي حدده احد الشهود تحت عمود الكهرباء بين خطي الاوتوستراد قبالة معرض للسيارات. واشرف على اعمال الحفر آمر فصيلة الدرك في جبيل النقيب اديب الحاوي.

وقضائيا، قرر النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضي غسان عويدات التوسع في التحقيق مع عدد من الاشخاص اعطوا معلومات عن وجود مقبرة جماعية في حالات، وبعد حفر المكان تبين ان لا صحة لها. وتواصل التحقيق بعد الظهر مع ثلاثة اشخاص توصلا الى اتخاذ الاجراء القانوني المناسب. كما تم استيضاح الزميلة منال شعيا حول الموضوع الذي كتبته في "نهار الشباب". وليلا، قرر القاضي عويدات ترك جميع الذين استمع الى افادتهم بسندات اقامة، على ان يحال عليه ملف التحقيق الاولي اليوم تمهيدا لاجراء المقتضى.

في اثناء التنقيب. (محمود الطويل)

AL NAHAR - 16/04/2008

Excavation in assumed area in Halat, no trace of mass graves

But the Lebanese judicial authorities, which are responsible for the exhumation and identification of bodies, **fail to disclose any information on the progress of their work** and about what they do with the remains when these are found.

In 2005, the mass grave located on the grounds of the Ministry of National Defense in Yarzeh was opened.

18 bodies were identified through DNA analysis and returned to their families who buried them in dignity.

Thus, Lebanon has the capacity to exhume the human remains that are found and identify them. So it is possible to address this issue if there is a political will to do so.

إكليل على ضريح الشهداء في اليرزة للمرة الأولى

العثور على 17 رفات ينهي البحث ودير القلعة الأسبوع المقبل

تحية من قائد الجيش للشهداء.

ورود فوق حفرة شهداء 13 تشرين. (ميشال صايغ)

كتبت مي عبود أبي عقل:

يوم الاستقلال كان مختلفاً اول من أمس في وزارة الدفاع. فللمرة الأولى منذ 22 عاماً يكرم الشهداء العسكريون المسجون في مدافنهم في اليرزة، ويضع قائد الجيش العماد ميشال سليمان إكليلاً من الزهر على ضريحهم تكريماً لارواحهم الطاهرة.

وتضم المقبرة رفات 24 عسكرياً احترقوا في ملالاتهم خلال معركة سوق الغرب، واربعة آخرين استشهدوا في معارك الشحار الغربي، الى الجثث السبع عشرة التي عثر عليها خلال الاسبوعين الفائتين، وتعود في معظمها، كما يعتقد، الى عسكريين ايضاً سقطوا في معركة 13 تشرين الاول 1990.

تاريخها

ويروي العميد نبيل قرعة رئيس اللجنة التي كلفها قائد الجيش الكشف على الجثث المدفونة في وزارة الدفاع في 13 تشرين الأول الماضي ان هذه المقبرة استحدثت في اليرزة عام 1983 ايام قائد الجيش العماد ابراهيم طنوس، ودفن فيها شهداء معركة سوق الغرب الذين تعذر التعرف على جثثهم بسبب التشوه الذي اصابها نتيجة الحروق التي تعرضوا لها، الا ان اسماءهم وهوياتهم كانت معروفة لدى الجيش، واقيمت لهم مراسم دفن واحتفال رسمي حضره قائد الجيش في حينه.

وعام 1984 حصل الامر نفسه مع العسكريين الذين سقطوا في معركة الشحار الغربي المعروفين ايضاً بالاسماء ولكن تعذر التعرف الى كل جثة بمفردها للتأكد من صاحبها. وتيقنت اللجنة من الامر من اللوحة التي عثر عليها مدفونة بالقرب منهم تحت التراب.

وعام 1990 اثر معارك 13 تشرين الأول احضر مسعفون في الصليب الاحمر رفات عدد من العسكريين ودفنوها في المكان لعلمهم ربما بوجود مقبرة فيه.

ويعتقد العميد قرعة ان الرفات السبعة عشر التي عثر عليها على عمق نحو ثلاثة امتار تحت التراب تعود كلها الى عسكريين من شهداء 13 تشرين، بدليل طريقة الدفن نفسها، فجميعهم موضوعون في أكياس سوداء مماثلة وفي صناديق خشبية اقفلت بالمسامير وبالاتجاه نفسه. اضافة الى الثياب العسكرية وبقايا من اللحم والعظام والشعر والدم لا تزال في حال مقبولة.

مقبرة رسمية

كل هذه الامور التي طرأت مدى الاسبوعين الفائتين جعلت قيادة الجيش تفكر باعادة ترتيب هذه المدافن، وجعلها مقبرة شرعية ورسمية في رحاب وزارة الدفاع تضم رفات الشهداء الذين يرغب اهلهم في ابقائهم في جوار رفاقهم، الى جثث العسكريين الذين قد لا يتم التعرف الى هوياتهم لسبب او لآخر. لذلك تمت اعادة تهيئة الجهة التي تضم رفات عسكريي عام 1983 وزرعها بالورود، على ان تطم لاحقاً الحفرة الكبيرة التي نبشت لاخراج جثث شهداء 13 تشرين، واعادة تأهيلها وتشجيرها.

وكانت عينات اخذت من كل الرفات الموجودة في المكان لاخضاعها لفحص الحمض النووي D.N.A. ومقارنتها بعينات تؤخذ من الاهالي، ليتم في ما بعد تحديد هوية كل جثة تمهيداً لتسليمها الى عائلة صاحبها. وستخضع لهذه الفحوص 61 عائلة تشكل مجموع العسكريين المفقودين منذ السبعينيات والاحتفاظ بالنتائج لاستخدامها في حال العثور على اي عسكري في المستقبل.

وذكر النقيب الطبيب عماد الخوري لـ"النهار" ان نتيجة فحص الحمض النووي تتطلب 40 يوماً للظهور في حال اخذت العينة من بقايا قديمة، و24 ساعة فقط اذا اخذت من الاحياء. اما اللجنة العسكرية التي شكلها قائد الجيش لمتابعة المهمة فتتألف من: العميد قرعة رئيساً، وعضوية العقيد الطبيب فؤاد شعيب، العقيد طلعت الزين، المقدم نبيل عبد الله من الادلة الجنائية، المقدم خالد ابو مرعي من مديرية الأفراد، الرائد حسين غدار من مديرية التوجيه، الرائد ماري مخول من اركان جيش التجهيز، والنقيب الطبيب عماد الخوري.

الحفريات واعمال البحث في اليرزة انتهت، وتجري الاستعدادات لمباشرة الاعمال الاسبوع المقبل في محيط دير القلعة حيث حصلت مجزرة وفقد العشرات من الجنود والعسكريين في 13 تشرين الأول 1990.

AL NAHAR - 24/11/2005

Yarze, The collect of 17 corpses ends the search.

Act for the DISAPPEARED | لنعمل من أجل المفقودين

THE LITTLE WE KNOW ABOUT THEIR FATE...

IN SYRIA

During its presence in Lebanon, the Syrian army and the Syrian intelligence services, often with the help of its local allies, illegally detained people. Hundreds of these detained persons were transferred to Syria where they are being secretly detained.

Family associations have documented over 600 such cases.

Family associations and NGOs have managed to gather strong evidence pointing to these people's detention, in addition to the testimonies of some former detainees who were released over the years from Syrian prisons.

Libanais détenus en Syrie
Un tabou qui a trop duré

Une trop longue attente
Outre le fait de savoir leurs proches détenus en Syrie, le plus dur pour les familles est de rester sans nouvelles d›eux. En effet, une fois arrêtés par les forces syriennes ou leurs alliés (partis et services de renseignement nationaux), les «coupables» disparaissaient sans laisser de traces. Leurs proches ont bien entendu tenté de les retrouver et de comprendre pourquoi ils ont été emmenés. A chaque fois, leur quête de vérité s›est confrontée à un mur de déni, de mensonges, et de pressions en tout genre. Une situation qui, pour certaines de ces familles, dure depuis près de trente ans. Sonia Eid, présidente du comité des Parents de Détenus, attend quant à elle, son fils Jihad, depuis 15 ans. Il a été enlevé un 13 octobre 1990 à Hadath. Grâce au témoignage d›un ex-détenu libanais, Sonia apprend que son fils est passé par Anjar avant de se retrouver dans une prison syrienne nommée «Section Palestine». Elle a pu obtenir une autorisation, d›un officier libanais, pour aller voir son fils. Sur place, sa demande fut rejetée. «Ils ont nié que mon fils se trouvait dans cette prison alors que mon document provenait d›un homme avec lequel ils étaient en contact», proteste t-elle. Mme Eid tentera sept autres démarches, qui lui coûteront cher, pour voir son fils. «Ils nous demandaient chaque fois de l›argent pour l›obtention d›un permis de visite», dit-t-elle. Sonia réussira à voir son fils une fois en quinze ans, et de manière très officieuse. «J›ai dû débourser beaucoup d›argent pour cela», dit-elle.
La politique de la confusion
A ce jour, l›État syrien n›a cessé de se contredire sur la question des détenus libanais dans ses prisons, brouillant volontairement encore plus les pistes. Il a toujours refusé de divulguer le nombre exact de prisonniers libanais comme les raisons de leur arrestation. Mais sous la pression des familles, des institutions internationales comme des ONG, les autorités syriennes ont dû libérer quelques uns, toujours au compte-goutte. Ceci confirmait le nombre important de prisonniers, malgré les dires officiels. Le 24 novembre 1996, le président Elias Hraoui admet, lors d›une conférence de presse à Baabda, l›existence de 210 détenus libanais en Syrie. En mars 1998, 121 d›entre eux sont libérés. Parallèlement, les autorités syriennes admettent retenir toujours 25 prisonniers, accusés de collaboration avec Israël. En août 2000, cheikh Hachem Minkara, ancien responsable du Mouvement de l›unification islamique, est libéré. Sa détention avait toujours été niée par les autorités syriennes. Le 26 juin 2001, le président Bachar el-Assad déclare à la commission des Affaires étrangères de l›Assemblée nationale française qu›il n›y avait plus aucun Libanais détenu en Syrie. Pourtant, le 8 mai 2002, l›ambassade de Syrie en Suède reconnaît la détention de trois ressortissants libanais.

Magazine 22/04/05

To date, the Syrian government has never acknowledged their detention, even though since 1998, more than 150 Lebanese detainees have been released from Syrian prisons.

١٠١ معتقل عادوا واليوم يطلق معظمهم
فرنسا وبكركي ترحّبان بالمبادرة السورية

معتقلون عائدون في حافلة سورية يلوحون بايديهم لمستقبليهم عند نقطة المصنع امس. (دانييل الخياط)

١٠١ معتقل لبناني في السجون السورية، بعضهم امضى اكثر من ١٤ عاما في الاعتقال، عادوا امس الى لبنان لترتسم مع عودتهم ملامح مبادرة سورية حصدت على الفور ترحيبا فرنسيا وترحيبا مماثلا من البطريركية المارونية.

والموقوفون الذين وزعت ليلا لائحة باسمائهم، باتوا في عهدة الشرطة العسكرية والنيابة العامة التمييزية، بعدما نقلوا من عنبر الى ثكنة كفرشيما. وتوقعت مصادر قضائية ان يطلق معظمهم اليوم بعد اتمام مراجعة النشرة الامنية لتبيان عدم وجود ملاحقات في حقهم. ورجحت اطلاق نسبة كبيرة منهم. اما الذين يتبين وجود ملاحقات في حقهم فسيحالون على القضاء العسكري او المدني حسب الصلاحية. واذا كانت الملاحقة تتعلق بالموضوع ذاته الذي اوقف بموجبه الملاحق في سوريا فتحتسب في هذه الحالة مدة توقيفه مع الاخذ في الاعتبار مسألة مرور الزمن على الخيانة والجنحة وقانون العفو العام.

وكان من بين المعتقلين العائدين الذين سلموا الى الشرطة العسكرية الرائد المتقاعد في الجيش كيتل الحايك المحكوم غيابيا بالسجن عشرين سنة في محاولة اغتيال العميد غازي كنعان، وهو ملاحق غيابيا في ملف اغتيال الرئيس رشيد كرامي، ويتوقع ان يحال على المحاكمة الجارية في هذا الملف امام المجلس العدلي.

على ان اللائحة الاسمية بالمعتقلين خلت من اسماء كبار المفقودين والغائبين الذين لم يتبين مصيرهم، سواء كانوا من المعتقلين في سوريا او في امكنة اخرى. وفي مقدم هؤلاء

– التتمة في الصفحة ١٤ –

AL NAHAR - 06/03/1998

101 detained came back and today most of them will be freed.

نقيب المحررين ينقل عن جعجع مطالبته لحود بمشروع لتعديل قانون العفو

٥٤ موقوفاً في سوريا وصلوا ليلاً إلى وزارة الدفاع اليوم تحديد وضعهم القانوني والأسماء بعد التحقيق

موقوفون داخل حافلة للجيش اثناء نقلهم من سوريا الى لبنان عند نقطة المصنع، وبدا احدهم معصوب العينين. (ا ف ب)

قرابة التاسعة والنصف مساء امس وصلت قافلة تقل ٥٤ معتقلا لبنانيا اطلقتهم السلطات السورية وسلمتهم الى السلطات اللبنانية، الى وزارة الدفاع في البرزة منبلة بطي ملف الموقوفين وفتح ملف المفقودين.

هذا التطور المنتظر منذ تلقى رئيس الجمهورية اميل لحود الاربعاء الماضي اتصالا من الرئيس السوري بشار الاسد يبلغه فيه استجابته لرغبة لحود في تسلم الموقوفين، لم تكتمل فصوله نهائيا بعد. ففي معلومات لـ"النهار" ان ثمة احتمالا لتسليم دفعة اخرى من الموقوفين الذين يمضون فترات سجن في سوريا بأحكام مختلفة قد تتبع الدفعة الاولى التي سلمت امس، وليس معروفا بعد عدد افراد الدفعة الثانية.

وشملت دفعة امس ٥٤ موقوفا لم تعرف اسماؤهم بعد في انتظار اعلانها رسميا بعد الانتهاء من التحقيق معهم. ومن بين الذين سلموا ٤٦ لبنانيا و٨ فلسطينيين كانوا مقيمين في لبنان. واوقف الجميع، بحسب مصادر اللجنة القضائية – الامنية اللبنانية المكلفة متابعة هذا الملف بقضايا تتعلق بالتجسس لمصلحة اسرائيل او القيام باعمال استهدفت القوات السورية في لبنان.

وستجتمع اللجنة في الثامنة والنصف صباح اليوم للنظر في ملفات الموقوفين ودرس الوضع القانوني لكل منهم على حدة على ان تعلن نتائج الاجتماع بعد انتهائه.

وسبقت عملية التسليم مساء زيارة لرئيس اللجنة النائب العام التمييزي عدنان عضوم ومدير المخابرات في الجيش العميد ريمون عازار لدمشق، ومعا اطلعا الرئيس لحود بعد عودتهما على نتائج الزيارة والترتيبات التي اتخذت لتسلم الموقوفين.

وأعلن عضوم ان القضاء "سيكون متساهلاً مع الموقوفين ويسهل امرهم" مشيراً الى انه سيتم احتساب مدة توقيفهم في سوريا. وأوضح انه سيتم التدقيق في اخبارات كل منهم ومن يتبين عدم وجود ملاحقة في حقه في لبنان سيتم اطلاقه في حين سيطبق القانون على الموقوفين في قضايا جرمية. واشار الى ان اللجنة مكلفة متابعة قضية الموقوفين فقط، واذا كلفت قضية المفقودين فانها على استعداد لمتابعتها. ونقل عن المسؤولين الذين التقاهم في سوريا نية لطي هذا الملف نهائياً.

اما قضية المفقودين التي فتح ملفها حكماً مع اعلان هذه المبادرة فبدأت ترجمتها مع تجمع اهالي معتقلين ومفقودين طوال يوم امس عند نقطة المصنع وكذلك ليلاً قرب المفترق المؤدي الى القصر الجمهوري حيث عبرت القافلة التي نقلت الموقوفين الى وزارة الدفاع. وحاول المتجمعون على الاثر التوجه الى القصر الجمهوري فلم يفلحوا بسبب قفل الطرق

– التتمة في الصفحة ١١ –

تأكيد سوري لقفل الملف

اكد مصدر حكومي رغبة سوريا في قفل ملف المعتقلين اللبنانيين لديها بتسليم السلطات اللبنانية متهماً بقتل جندي سوري ليحاكم امام القضاء اللبناني.

AL NAHAR - 12/12/2000

45 detainees in Syria were transferred yesterday night to the Ministry of Defense.

Act for the DISAPPEARED
لنعمل من أجل المفقودين

THE LITTLE WE KNOW ABOUT THEIR FATE...

IN SYRIA

In 2005, the families of the detainees in Syria started a sit-in downtown Beirut demanding that serious measures be taken by the Lebanese authorities. To date, the families are still there, waiting for the Lebanese State to take action.

In 2005, a joint Lebanese-Syrian Commission was created with the mandate of investigating the Lebanese detainees and forcibly disappeared in Syria.

The Lebanese members transmit the list of names of the Lebanese missing persons to their Syrian counterpart which is supposed to conduct the necessary investigations and yield answers as to their fate and whereabouts.

To date, the Syrian members only answered back about 2 cases. Concerning all the other cases they declared to the Lebanese members that they did not know these persons.

On the commemoration of the third year of the protest of the families of detained in Syria. Mothers, former detained and activits insist on the judiciary process.

من اليمين: النائب مخيبر وسويدان وعيد وعاد والاسمر وابو الدهن واهال امام الخيمة قبالة "الاسكوا" امس.

في الذكرى الثالثة لانطلاق اعتصام أهالي المعتقلين في سوريا

أمهات ومحرّرون وناشطون يشدّدون على المحكمة

وحده اعتصام أهالي المعتصمين في السجون السورية يستحق اسمه. ووحدها خيمته تضج بالحياة والحركة والناس وتزيّنها صور الاحبة والشعارات ومقالات صحافية وتعبق فيها الذكريات والآمال، بينما الخيم المجاورة باردة وخالية من اي نبض او حس انساني.

في الذكرى الثالثة لانطلاقة اعتصام اهالي المعتقلين في السجون السورية في حديقة جبران خليل جبران قبالة مقر "الاسكوا" في ساحة رياض الصلح في وسط بيروت، التقى الاهالي رافعين فوق رؤوسهم صور الغائبين المحفورة اسماؤهم في القلوب، وناشطون في المجتمع المدني وهيئات انسانية واجتماعية وطلاب واعلاميون. وعقد مؤتمر صحافي حضره النائب غسان مخيبر والامين العام لـ"الاتحاد من اجل لبنان" مسعود الاشقر.

صرخة الامهات اطلقتها رئيسة لجنة الاهالي صونيا عيد التي سألت "اين الضمير والمسؤولون؟ يبرعون في الكلام فقط، في المؤتمرات يذكروننا على العامش، وعلى التلفزيونات يبيعوننا كلاما ويسجلون مواقف، يتفرجون بينما لا يزال اولادنا معتقلين في سوريا (...) نريدهم ان يعودوا ونريد الحقيقة. نحن لا تهمنا السياسة. قضيتنا انسانية ومقدسة وتخص الشعب اللبناني بكل طوائفه".

وباسم المعتقلين السابقين، تحدث علي ابو الدهن مؤكدا "وجود معتقلين لبنانيين في السجون السورية، وعلى الاقل السبعة الذين كانوا معي في زنزانتي، واحدهم شيعة". وعاب على بعض السياسيين نفي ذلك بدل العمل على التأكد من وجودهم. وناشد الرئيس السوري بشار الاسد "ان ينشر الاسماء على الاقل ويدع اهاليهم يزورونهم اذا كان لا يريد اطلاقهم".

واقترح المعتقل السابق ميشال سويدان الذي طالب بجلسة لمجلس وزراء استثنائية يحضرها الوزراء المستقيلون وعلى جدول اعمالها بند واحد فقط هو تحويل القضية على لجنة التحقيق الدولية.

وقال ميشال، ابن ناجي عون المفقود منذ 23 عاما: "اذا كان محكوما بالسجن فحقنا ان نعرف. نحن اكثر من يريد الحقيقة ولا احد يسأل عنا. حقيقتنا لا يلزمها ملايين ولا محاكم دولية ولا قرارات سياسية تتاجر بنا، وهي اكبر من السياسة والقضية الانسانية الوحيدة التي توحد كل اللبنانيين". واتهم "من شاركوا في الحرب والقتل والخطف بانهم لا يزالون يتاجرون بنا وينامون على الملايين، ووحدهم يعرفون مصير اهلنا لانهم هم من سلموهم الى السوريين". وحذر من "سياسة الفتن والحقد وتجييش الناس للحرب. انظروا الينا تعرفوا ما هي الحرب وماذا تخلف".

وطالب الرئيس السوري الذي يقول ان "لا معتقلين لديه، بل محكومون، ان يعلن اسماءهم وسبب ادانتهم ومدة احكامهم". وناشد الهيئات الدولية والانسانية وخصوصا الامم المتحدة مساعدتنا في معرفة مصير اهلنا لان لا سلطة عندنا ولا حكم ولا حكومة ولا رسمي يهتم لقضيتنا". وختم بان "من حق كل ام ان تعرف قبل ان تموت، اذا كان ابنها سبقها او لا يزال موجودا".

وتحدث رئيس لجنة "سوليدا" وديع الاسمر محملا الاجهزة الامنية السورية والميليشيات مسؤولية اختفاء كل هؤلاء المفقودين. وناشد الاجهزة الامنية اللبنانية الطلب منهم نشر اسماء من تم تسليمهم الى سوريا، لافتا الى "ان اللجنة الامنية المشتركة فشلت في التوصل الى اي نتيجة ايجابية". وكرر طلب اللجوء مباشرة الى مجلس الامن وانشاء لجنة تحقيق دولية وفتح المقابر الجماعية.

تلاه صاحب فكرة الاعتصام رئيس لجنة المعتقلين اعتباطا "سوليد" غازي عاد الذي اعلن "عجز السلطة اللبنانية الواضح عن مقاربة ملف المعتقلين في سوريا وغيرها من ملفات المخفيين قسرا، واصبح مطلب اللجنة الدولية اكثر الحاحا خصوصا في ظل النفي السوري الدائم واضافة ملف المخفيين السوريين في لبنان في مقابل ملف اللبنانيين في سوريا". وعدد الاجراءات التي على السلطة التنفيذية القيام بها لحل هذه القضية.

"1 – انهاء عمل اللجنة اللبنانية السورية المشتركة التي فشلت في حل هذه القضية ونشر تقرير مفصل بنتائج عملها. لقد تحولت اللجنة حجة رسمية تستغلها السلطات السورية من اجل نفي وجود معتقلين في سجونها والاعلان عن تعاون صادق مع اللجنة اللبنانية في الوقت الذي شهدنا فيه خروج معتقلين أنكرت اللجنة السورية وجودهم. لقد كانت اسماؤهم مدرجة في اللوائح المقدمة الى اللجنة وتم الافراج عنهم بشكل غير معلن حتى ان اللجنة اللبنانية لم تبلغ بذلك.

2 – مباشرة تشكيل هيئة جديدة وفق المعايير الدولية تضم مسؤولين أمنيين وقضاة تعينهم الحكومة، اضافة الى رجال قانون وأصحاب اختصاص في علم الجريمة مستقلين ولجان الاهل واللجان العاملة على ملفات المخفيين قسرا وهيئات دولية مختصة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

3 – تعمل اللجنة مع النيابات العامة والقضاء للكشف على المقابر الجماعية المنتشرة على كل الاراضي اللبنانية، لانه لم يعد مقبولا السكوت عن حقيقة أننا نعيش، وتحت الارض التي نسير عليها ونشيد الابنية فوقها، مئات الجثث التي لا تعرف هوية أصحابها. لقد تم اكتشاف اكثر من مقبرة جماعية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ماذا فعلت الحكومة لتحديد الضحايا؟ ولماذا التستر على المعلومات كما حصل في موضوع الجثث التي اكتشفت في منطقة الميناء في طرابلس في الـ2007، ولم تعرف حتى الآن كم كان عدد الجثث ومن هم أصحابها وأين وضعت؟

4 – انشاء بنك معلومات للحمض الريبي النووي DNA من اجل اجراء فحوص الحمض النووي لكل اهالي ضحايا الاخفاء القسري على الاراضي اللبنانية من اللبنانيين وغير اللبنانيين. وللاستفادة من الخبرة الواسعة في هذا المجال، على الحكومة ان تطلب المساعدة التقنية رسميا من لجنة الصليب الاحمر التي اهتمت باجراء هذه الفحوص في كوسوفو بعد الحرب في يوغوسلافيا.

أخيرا، نؤكد أننا نريد الحل من خلال القضاء اللبناني لكن قضية المعتقلين التي تتخطى الحدود اللبنانية بعيدة عن صلاحيات هذا القضاء لذلك، وبالتزامن مع الاجراءات التي على الحكومة القيام بها من أجل حل قضية المخفيين قسرا في لبنان يجب ان تسارع ومن دون مماطلة الى الطلب من لجنة التحقيق الدولية التحقيق في قضية المعتقلين والمخفيين قسرا في السجون السورية".

وفي الختام تحدث عضو لجنة حقوق الانسان النائب مخيبر معتبرا ان "ليس على الاهالي ان يكونوا تابعين للسياسيين بل على السياسيين ان يتابعوا مطالب هؤلاء. ونحن نتابعكم في لجنة الحقوق النيابية، وبناء على توصيات سوليد تم تشكيل لجنة لحل قضية الاختفاء القسري، والابحاث التي قامت بها أكدت وجود عمليات اختفاء قسري لا تعترف بها السلطات السورية، وهي موثقة وغير قابلة للجدل".؟ وتمنى على اللجنة الامنية المشتركة" اعطاء تقرير دوري عن نشاطاتها وأعمالها، على غرار لجنة التحقيق الدولية، كي يعرف الجميع ماذا حصل والى أين وصلت نتائج أعمالها". وأكد أن "مفتاح تحسين العلاقات اللبنانية – السورية يكمن في جلاء قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية. الكلام لا يكفي نريد حلا وتحركا. وايد مطلب تشكيل لجنة تحقيق دولية وشدد على ضرورة تحرك القضاء والنيابات العامة التي لديها عدد كبير من الشكاوى، وطالب ايضا بانشاء بنك للحمض النووي، وانشاء لجنة من القضاة ورجال القانون وأهالي المعتقلين والمفقودين لوضع سبل لمعالجة جروح الحرب التي لم تندمل".

م. ع. أ

AL NAHAR - 12/04/2008

Act for the DISAPPEARED | لنعمل من أجل المفقودين

THE LITTLE WE KNOW ABOUT THEIR FATE...

IN ISRAEL

During Israel's occupation of South Lebanon, hundreds of people were abducted by the Israeli army and its local allies and transferred into Israel.

In recent years, several rounds of exchanges coordinated by the International Committee of the Red Cross (ICRC) have allowed **the remains of most disappeared persons to be returned to their families.**

In 2008, 185 coffins of human remains were handed over to Lebanon under the supervision of ICRC.

The transfer operation between Israel and Lebanon was completed at sunset on 16 July, when the remaining ten ICRC trucks and trailers containing 185 coffins of human remains crossed from Israel into Lebanon and were handed over to Hezbollah representatives.

The whole transfer operation of detainees and human remains lasted the entire day. In total, the ICRC facilitated the handover of 197 coffins containing human remains from Israeli authorities to Hezbollah. Hezbollah handed over two coffins containing human remains that the ICRC transferred to the Israeli authorities.

Lebanon welcomes the return of the martys' remains.

الوسيط الألماني يعلن «بدء الدخول» الى المرحلة الثانية

عـودة رفـات الشـهـداء وتسلّـم خرائـط الألـغـام

● طليعة موكب رفات الشهداء تتحرك من الناقورة الى بيروت وسط حشود شعبية (علي محمد)

.. وغداة عودة الأسرى المحررين الى الوطن والحرية، عادت امس رفات الشهداء المقاومين من فئات سياسية لبنانية وفلسطينية متعددة، وفق الجدول الذي تضمنه اتفاق التبادل في مرحلته الأولى، ومع عودة الرفات التي يصلى عليها ظهر اليوم في «مجمع الشهداء» لتتوزع المواكب بعد ذلك الى البلدات والقرى التي ينتمي اليها الشهداء الـ ٥٩ حيث يتم التشييع اليوم وغدا، بدأ امس التمهيد لانطلاق مفاوضات المرحلة الثانية، فالتقى الامين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله وممثل الدولة الالمانية ورئيس جهاز المخابرات العامة فيها اوغست هافينتغ حيث تم الاتفاق على «البدء خلال فترة (التتمة ص ١٧)

AL MOUSTAQBAL - 31/01/2004

To date there are **still persons who have not been accounted for** and are believed to have been disappeared at the hands of the Israelis or their local allies.

Disappeared in Israel... file not closed.

Act for the DISAPPEARED | لنعمل من أجل المفقودين

المفقودون في إسرائيل... ملفّ لم يقفل

الجنوب ـ آمال خليل

لم يُقفل ملف الأسرى والشهداء في إسرائيل بعد، إذ لم تكشف «عملية الرضوان» الأخيرة النقاب عن مصير كثير من المفقودين اللبنانيين في سجون العدوّ ومقابره.

ويلقي الغموض الذي يكتنف ملفّ المفقودين، بثقله على عائلات كثيرة لا تزال تنتظر الخبر اليقين، أياً يكن. من بين تلك العائلات، عائلة الصيّاد محمّد فرّان التي لم يجلِ التقرير الإسرائيلي الأخير مصير الابن الضائع في عرض البحر، بعدما أطلقت البحرية الإسرائيلية الرصاص على زورقه «الموهانا» مساء ٢١ من تشرين الأول عام ٢٠٠٥ قبالة الناقورة. ففي هذا التقرير الذي تسلّمه حزب الله تصرّ اسرائيل على أنّ الصياد ليس بحوزتها وأنّها لم تأسره، على الرغم من إقرارها بإصابته، وتسليمها زورقه الملطّخ ببقع الدم لليونيفيل عقب أيّامٍ من الاختفاء. وأمام هذه النتيجة، يجد الوالد عادل فرّان نفسه أمام احتمال موت ابنه في البحر، إذا لم تعترف به إسرائيل.

عائلة محمّد ليست الوحيدة في ذلك الضياع، فحتّى عملية التبادل الأخيرة لم تستطع إقفال الملفّ، وبقي العدد الأكبر من المفقودين الذين أوردت هيئة تقصي مصير المفقودين أسماءهم وتفاصيل عنهم في التقرير الرسمي الصادر قبل سبع سنوات، أسير القرار الإسرائيلي. وتكشف لوائح الأحزاب اللبنانية أن لبنان لم يتسلّم سوى ١٥ مقاتلاً، مقابل عشرات الأسماء التي تقدّمت بها فصائل جبهة المقاومة اللبنانية كالحزب السوري القومي وحركة أمل والحزب الشيوعي.

ولئن كان الملفّ قد أُقفل، فمن يُجيب عليّ، ابن الأسير المفقود موسى الشيخ سلمان، من بلدة معركة عن مصير والده الغائب منذ ٢٦ عاماً. يتساءل علي عن قيمة الورقة الثبوتية التي يحملها كالعشرات من الصليب الأحمر الدولي، والتي تؤكد اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي والده خلال اجتياح عام ١٩٨٢ من صور ونقله مصاباً إلى المستشفى الميداني في المعليّة ثم إلى داخل فلسطين.

أمام هذا الواقع، وعد «حزب الله» ذوي المفقودين والشهداء غير المشمولين بالتبادل الأخير بأنه سيعمل بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الرسمية والأطراف المعنية للبحث عن مقابر جماعية محتملة للشهداء في الجنوب وغيره من المناطق التي سيطر عليها الاحتلال وعملاؤه وبعض التنظيمات المتعاملة معه. ويستند «حزب الله» في عمليّة التفتيش إلى المعلومات الواردة في التقرير الرسمي الذي قدّمته إسرائيل. ويؤكّد التقرير بحسب إعترافات مسؤولي الميليشيات أنّه جرت تصفية بعض المخطوفين خلال الحرب الأهلية، فيما أُلقيت بعض الجثث في البحر ودفنت جثث أخرى في مقابر جماعية يحدّدها التقرير بمدافن الإنكليز في التحويطة ومقبرة الشهداء في حرج بيروت ومدافن مار متر في الأشرفية وفي مختلف القرى الجنوبية المحررة.

وإلى جانب المقابر التي يذكرها التقرير، يتوقّع بعض الأهالي أماكن دفن أبنائهم، وقد يكون من بين هؤلاء قبر الشهيد يحيى الخالد، أحد شهداء الحزب الشيوعي. ويعتقد شقيقه ابراهيم بأنّه «مدفون في مكانٍ ما بين مرجعيون والقليعة»، ولكن تنقصه التأكيدات التي بإمكان العملاء المنفّذين والشاهدين على الحادثة، «وعلى رأسهم العميل منصور البدوي، المسجون حالياً في رومية»، تقديمها. يُذكر أنّ خالد لم تشمله عمليّة التبادل عام ١٩٩٦، التي أسفرت عن الإفراج عن جثامين رفاقه الخمسة في الهجوم الذي نفذوه على مركز أبو قمحة الإسرائيلي في ١٧ كانون الأول ١٩٨٧. يومها وضع العميل البدوي جثامين الشهداء الستة على مقدمة دبابة جالت بهم في شوارع حاصبيا وكتب عليها «هدية بمناسبة انطلاق جبهة المقاومة اللبنانية».

AL AKHBAR - 12/08/2008

SOLUTIONS EXIST

WHICH ACTION PLAN FOR LEBANON?

Over the past few years, a number of ways to address the issue of the missing and the disappeared in Lebanon have been developed and put forth:

Conduct serious investigations to gather information about those who are believed to have been handed over to Syria or Israel and take the necessary steps in view of securing the release of persons who are alive and the return of remains of those who are deceased.

Create an exhaustive list of the disappeared and a national file of the families of the disappeared (including a DNA database) in order to prepare the ground for undertaking the identification of remains exhumed.

Locate sites of mass and individual graves across the Lebanese territory; ensure their protection until they are opened, and exhume any remains found; carry out the identification of these remains in order to return them to their families, for a dignified and rightful burial.

Create a National Institute to manage and implement this plan.

Act for the DISAPPEARED | لنعمل من أجل المفقودين

SOLUTIONS EXIST

LAW FOR THE MISSING & FORCIBLY DISAPPEARED PERSONS

Civil society organizations have developed a legal framework in order to implement this action plan.

Main provisions of the Law for the Missing and Forcibly Disappeared Persons.

Article 3: Right to Know

- Families have the right to know the fate of their missing or forcibly disappeared relatives, including their current whereabouts or, if dead, the causes and circumstances that led to their death and the location of their remains.

- If the remains of a missing or forcibly disappeared person are identified, the family has the right to receive these. The realization of this right requires that mass graves be located and marked, and the interred remains be exhumed and identified.

Article 5: State Obligation to Provide Information it Possessed

- All State institutions shall provide the Institute with all "tracing-related information" in their possession.

Article 6: Obligation to Disclose Tracing-Related Information

Any person in possession of information regarding the existence of an individual or mass grave on real estate which he/she owns, has lived or worked in, in whatever capacity, shall disclose this information voluntarily [...].

Article 9: Establishment of the Institute

- An Institute for missing and forcibly disappeared persons shall be established according to the terms set out in this law.
- The Institute shall be an independent administrative body in charge of determining the fate of the missing and the forcibly disappeared [...].

Relatives of missing propose draft law

The families of some 17,000 people who went missing or were forcibly disappeared during the Civil War proposed Friday a draft law aimed at uncovering their relatives' fate.

The draft law, prepared by civil society activists, human rights experts, judges and lawyers in collaboration with several nongovernmental organizations urges the government to establish an independent administrative body to resolve the decades-old issue.
In a wide-ranging roundtable discussion at the Gefinor Hotel in Beirut, activists and legal experts discussed the draft law, which is comprised of 31 articles, the most notable of which calls for the establishment of an Institute for Missing Persons, including a Bureau and a Public National Commission. The body would act autonomously and have financial independence from the government, according to several NGO officials at the conference . The project, which is funded and coordinated by the European Union delegation in Beirut, would work to trace mass graves, through information provided by the state, witnesses and organizations. According to the draft law, all witness accounts would remain confidential.
The discussion also hosted a number of international experts with experience in forced disappearances in Bosnia and Guatemala.

Jeremy Sarkin, chairperson of the U.N. Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances, said the case of missing people is an ongoing human rights violation. "The society and the individual need to know what happened to their relatives and for what particular motivation," he said.
Sarkin called for establishing a balance between finding the truth and achieving accountability. "Do we exchange truth for accountability? There should be a balance between both," Sarkin added. "Perpetrators should be dealt with with carrots and sticks, some form of amnesty would ensure tracing the location of the missing people," said Sarkin.

Echoing his words, Khaled Ghazy, legal adviser from the International Committee of the Red Cross, said it is possible to achieve a balance between accountability and truth through "amnesty for truth."
Ghazy said that the interest of the relatives must come first. "This is a primary concern, because not letting the families know the truth is torture in itself and the government should give families the right to know the truth about their loved ones," Ghazy added.

Metn MP Ghassan Moukhaiber, who took part in the roundtable discussion, said the issue of the missing should prompt a look back at the past. "It should be an open window to look back into the era of war ... this is why investigation should be ongoing," said Moukhaiber, who has for years supported the campaign. Moukhaiber also said that government security institutions have intelligence information that would help speed up the search for the truth. "I call on the Internal Security Forces and intelligence personnel of the Lebanese Army to disclose all the information that they possess regarding the fate of the missing people," he said.

THE DAILY STAR 25/02/2012 (extract)

If adopted by the Lebanese parliament this would not only represent an official acknowledgement of the decades-old suffering of these families, but also enable the **concrete and effective solution to the issue, in a transparent and inclusive manner.**

Act for the DISAPPEARED | لنعمل من أجل المفقودين

WE CAN ACT

IT IS OUR RIGHT TO KNOW

The more people support the cause of the missing and disappeared, the more chances we have to see solutions implemented by the Lebanese authorities.

PETITION “IT IS OUR RIGHT TO KNOW”

This petition calls on Lebanese authorities to take up its responsibility in ensuring our right to know and setting guarantees to help avoid this from happening again. It calls on our representatives to develop and adopt a solution that is both meaningful and sustainable to the issue of the missing and forcibly disappeared in Lebanon.

As a relative of a missing person, I want to know what happened to my relative, if he/she is still alive and in case of death, I want to recover his/her remains.

As a citizen, I want to know what happened to the thousands of persons who went missing in Lebanon over the past decades. It is a necessity for society to reconcile and a safeguard against the recurrence of violations.

Act for the DISAPPEARED | لنعمل من أجل المفقودين

WE CAN ACT

BREAK THE SILENCE

30 years have passed since the families of the disappeared have for the first time raised their voice to demand the return of their loved ones. ENOUGH WAITING.

Ask, tell, share,
the stories of the missing and disappeared persons.

Demand & defend our right to know.

We need to put an end to the national state of oblivion.

We need to break the wall of silence.

Act for the DISAPPEARED | لنعمل من أجل المفقودين